مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تقارير معلوماتية

واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والدروس المستفادة من التجارب الدولية

www.idsc.gov.eg

تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء – السنة الثامنة العدد (٧٠) مارس ٢٠١٤

تقارير معلوماتية ...

يصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء تقريرًا معلوماتيًا دوريًا، ويتناول كلّ تقرير موضوعًا من الموضوعات التي تُهمّ المجتمع المصري، ويهدف المركز من خلال إصدار هذه التقارير إلى إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة المحيطة بموضوع التقرير، من خلال الإشارة إلى المعلومات الأساسية التي تسمح بمناقشة الموضوع بحيادية، انطلاقا من أهمية أن يتم تناول القضايا العامة بشكل متكامل، وعلى نحو يستند إلى القرائن والمعلومات الموثّقة.

ويأمل المركز أن تساهم هذه السلسلة من التقارير في عرض صورة متكاملة عن القضية -محلّ الدراسة- أمام صانع القرار والمجتمع، مما يساعد في إثراء صياغة السياسات العامة، وإضافة قدر أكبر من الموضوعية عند مناقشة القضايا العامة في إطار من المصداقية والشفافية.

هيئة التحرير

د.م. شريف محرم
رئيس المركز

د. أمل الجبالي
رئيس محور دعم القرار

د. محمود رشوان
مستشار الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث

إشراف

أ. مايان صبحي
نائب مدير الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث

فريق العمل البحثي

أ. أسماء نور الدين محمد

أ. بثينة فرج

المحتويات

مقدمة ٢

حقائق مهمة ٣

القسم الأول: اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا ٤

القسم الثاني: ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر ٩

القسم الثالث: تقييم بيئة مناخ الأعمال في مصر والعالم ١١

القسم الرابع: التجارب الدولية والدروس المستفادة ١٨

مُقدِّمة

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أصبحت من أهم مصادر تمويل الاستثمارات بالدول النامية، كما يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهمًا في تضييق الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة عن طريق نقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى رفع المهارات الفنية والإدارية واتسامه بالاستقرار النسبي مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية.

ولقد قامت الحكومة المصرية بوضع مجموعة من السياسات، وأصدرت العديد من القوانين لجذب الاستثمارات الأجنبية مثل الإعفاءات الضريبية وتحويل الأرباح للخارج وإنشاء الهيئات والإدارات المتخصصة لتقديم الخدمات للمستثمر الأجنبي إلا أن الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في التنمية لم تحقق المقاصد المنشودة منها بالرغم من المزايا والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية.

ويهدف هذا التقرير إلى التعرف على بيئة الأعمال في مصر وينقسم التقرير إلى أربعة أقسام، يتناول القسم الأول اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا، ويتناول القسم الثاني ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، بينما يتطرق القسم الثالث لتقييم بيئة الأعمال في مصر ومقارنتها ببعض الدول العربية وذلك للوقوف على عوامل جذب الاستثمارات، وأخيرا يستعرض القسم الرابع الدروس المستفادة من واقع التجارب الدولية وذلك لتهيئة بيئة مناخ الأعمال وجعلها بيئة جاذبة للاستثمارات في مصر.

حقائق مهمة

١٨٪

هي نسبة الانخفاض في التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام ٢٠١٢، حيث سجلت حوالي ١,٤ تريليون دولار أمريكي.

السعودية

والإمارات ولبنان جاءت في قائمة الدول العربية من حيث جذب الاستثمار خلال عام ٢٠١٢ بحصص ٢٥,٨٪ و٢٠,٤٪ و٧,٨٪ على التوالي، بينما جاءت دول فلسطين وموريتانيا وجيبوتي والصومال واليمن أقل الدول العربية جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام نفسه.

٣٥,٣ مليار دولار

هو إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨- ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر حوالي ٧٢,٦ مليار دولار خلال هذه الفترة، بينما بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج مصر حوالي ٣٥,٣ مليار دولار.

٦٠,٣٪

هي نسبة استحواذ قطاع البترول على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بحوالي ٧٣,٣٪ خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠.

عدم الاستقرار السياسي

بنسبة ٢٢,٩٪ جاء في مقدمة المشكلات التي واجهت رجال الأعمال في مصر، تليها عدم الاستقرار الحكومي(١٤,٧٪) ، ثم الجريمة والسرقة (٩,٣٪)، وذلك وفقا لتقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤.

٥,٣ نقاط

هو قيمة مؤشر قوة حماية المستثمرين في مصر خلال عام ٢٠١٢ وهو ما يشير إلى أن درجة حماية المستثمرين في مصر متوسطة حيث احتلت المرتبة الـ ٦٩ من بين ١٤٨ دولة.

٦ اجراءات

هو عدد الإجراءات المطلوبة للبدء في نشاط تجاري جديد في مصر خلال عام ٢٠١٢، مقارنة بنحو ٥ إجراءات في كل من لبنان وعمان، بينما تبلغ عدد الإجراءات المطلوبة للبدء في نشاط تجاري جديد في الجزائر ١٤ إجراء، مما يدل على طول عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات بها.

١٤٩

هو ترتيب مصر وفقا لمؤشر استخراج تراخيص البناء من ضمن ١٨٩ دولة وذلك خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، بينما احتلت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الخاضعة للصين المرتبة الأولى وفقا لهذا المؤشر، تليها دولة جورجيا في المرتبة الثانية، ثم سنغافورة في المرحلة الثالثة.

القسم الأول
اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً

يتناول هذا القسم عرضا لمفهوم وأشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، وتوزيع الاستثمارات الأجنبية بين الاقتصاديات المتقدمة والمتحولة والنامية، وأخيرا استعراض ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

١.١ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

- يُعرف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن ٥٠٪ من رأس المال، أو يتركز ٢٥٪ فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو مجموعة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع[١].

- وحسب تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها. ووفقا لهذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للدولة المستقبلة تساوي أو تفوق ١٠٪ من الأسهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع، وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات[٢].

٢.١ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر[٣]

- يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأشكال الآتية:

  - الاستثمار المشترك: يشارك فيه طرفان أو أكثر من دول مختلفة، وتكون المشاركة برأس المال، والخبرة، والإدارة، والعلامة التجارية، وبراءة الاختراع.....إلخ. وبالنسبة للدول النامية يعد الاستثمار المشترك من أكثر أنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية أهمها انخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

  - الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وهي الاستثمارات التي يمتلك فيها المستثمر الأجنبي فرعا للإنتاج أو التسويق أو نوعا من أنواع الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية في الدولة المضيفة. وتتردد الدول كثيرا في التصديق لمثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات متعددة الجنسية لأسواقها.

  - مشروعات أو عمليات الاندماج: تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها ليصبح منتجا نهائيا، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة..إلخ، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يُتفق عليه.

  - الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية من خلال إقامة مناطق جاذبة للاستثمار تستفيد المشاريع الاستثمارية فيها بمجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات وتعمل من خلال قوانين خاصة منظمة لها.

الجوانب الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية

- تدريب العمالة المحلية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة.
- اكتساب المراكز البحثية بالدول المستضيفة لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.
- توفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي مما يتيح للشركات الوطنية فرصة إنتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالي القدرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.
- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات الدول النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها.
- دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة.

Source: Alasrag, Hussien. "Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries". Munich Personal RePEc Archive, no. 2230 (December 2005), http://mpra.ub.uni-muenchen.de/2230/1/MPRA_paper_2230.pdf

[١] Alasrag, Hussien. "Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries". Munich Personal RePEc Archive, no. 2230 (December 2005), http://mpra.ub.uni-muenchen.de/2230/1/MPRA_paper_2230.pdf

[٢] المرجع السابق ذكره.

[٣] المعهد العربي للتخطيط، البرنامج التدريبي الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر، عرض تقديمي بعنوان " أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، الكويت، ص: ٩- ١٦

٣.١ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

- هناك ثلاثة عوامل تعتمد عليها الشركات في المفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي كالآتي[1]:

- **أولا: البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة المستضيفة:**
  - الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
  - القوانين المتعلقة بالدخول والعمل.
  - معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية.
  - سياسات العمل وهيكل السوق.
  - الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - سياسة وبرامج الخصخصة.
- **ثانيا: مدى تيسير الأعمال بالدول المضيفة:**
  - السياسة الضريبية والجمركية بالدولة المضيفة.
  - دعم وتعزيز الاستثمار حيث يتضمن سمعة الدولة المضيفة وتوفير الخدمات التمويلية وتحسين مناخ الاستثمار.
  - التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة.
  - خدمات ما بعد الاستثمار.
- **ثالثا: المحددات الاقتصادية:**

تنقسم المحددات الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر رئيسة، وهي:

- عوامل السوق:
  - حجم السوق ومعدل الدخل الفردي.
  - معدل نمو السوق.
  - حجم صادرات الدولة المضيفة وقدرة الوصول إلى الأسواق الخارجية.
- عوامل عناصر الإنتاج:
  - توفر المواد الخام.
  - عمالة رخيصة ذات كفاءة.
  - توفير التكنولوجيا والابتكار.
- عوامل الكفاءة:
  - تكلفة الأصول والموارد.
  - تكلفة المدخلات الأخرى، مثل: النقل والاتصالات والسلع الوسيطة.

[1] وزارة الاستثمار، عرض تقديمي بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر"، يوليو ٢٠١٠، ص: ٤

٤.١ تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا

- شهدت التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم انخفاضا خلال عام ٢٠١٢، حيث سجلت حوالي ١,٤ تريليون دولار أمريكي محققة بذلك انخفاضا بنسبة بلغت حوالي ١٨٪ مقارنة بالعام السابق.
- أفادت الدراسة الاستقصائية السنوية لاتجاهات الاستثمار الصادرة عن الأونكتاد أن تحقيق مستويات أقوى من الاستثمار سيستغرق وقتا أطول مما كان متوقعا، وهو ما يعزي في معظمه إلى الهشاشة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين في السياسات العامة.
- يتوقع تقرير الاستثمار العالمي – الصادر عن الأونكتاد لعام ٢٠١٣ – أن يظل الاستثمار الأجنبي في عام ٢٠١٣ قريبا من مستواه في عام ٢٠١٢ بحد أقصى ١,٤٥ تريليون دولار، وبتحسن ظروف الاقتصاد الكلي واستعادة المستثمرين ثقتهم في المدى المتوسط، ربما تُقدم الشركات عبر الوطنية على تحويل موجوداتها النقدية التي بلغت مستويات قياسية إلى استثمارات جديدة، وعندها قد تقفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٤، و١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٥.
- ويحذر تقرير الاستثمار العالمي – الصادر عن الأونكتاد عام ٢٠١٣ من أن عوامل مثل جوانب الضعف الهيكلي في النظام المالي العالمي، واحتمال تدهور بيئة الاقتصاد الكلي، والرّيبة الكبيرة التي تطبع السياسات العامة في المجالات الحاسمة بالنسبة لثقة المستثمرين، قد تؤدي إلى مزيد من الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا

خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٢)

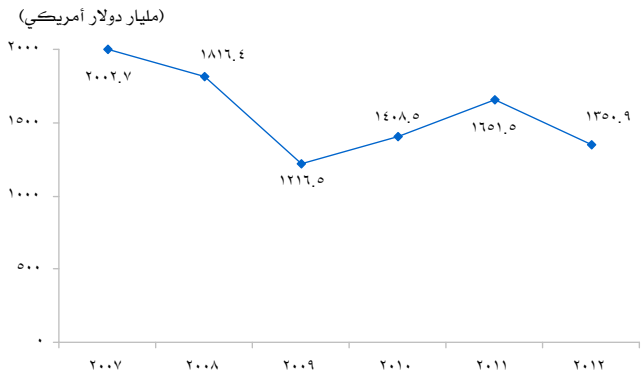

Source: UNCTAD, World Investment Report 2013, "Global Value Chains: Investment and Trade for Development", page 241.

٥.١ توزيع الاستثمارات الأجنبية الواردة بين الاقتصادات المتقدمة والمتحولة [١]

- استحوذت الاقتصادات المتقدمة على النصيب الأكبر من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٢)، وإن كان نصيبها قد انخفض خلال عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٦١٣,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩ مقابل ١,٣ تريليون دولار عام ٢٠٠٧، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى حتى عام ٢٠١١ ليصل إلى ٨٢٠ مليار دولار، إلى أن انخفض في عام ٢٠١٢ ليبلغ نحو ٥٦٠,٧ مليار دولار أي بنسبة ٤١,٥٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- أما على مستوى الاقتصادات النامية والاقتصادات المتحولة فقد انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل منهما ليصل إلى ٧٠٢,٨ مليار دولار و٨٧,٤ مليار دولار على التوالي خلال عام ٢٠١٢ مقابل ٧٣٥,٢ مليار دولار و٩٦,٣ مليار دولار على التوالي خلال عام ٢٠١١.

٦.١ توزيع الاستثمارات الأجنبية بين الاقتصادات النامية [١]

- ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى إفريقيا ليصل إلى ٥٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٢ بنسبة ٧,١٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات العالم النامي مقابل ٤٧,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١١ و٤٣,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٠، وهو ما جعلها إحدى المناطق الإقليمية القليلة التي تسجل نموًا في عام ٢٠١٢.
- ومن حيث أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن ماليزيا وجنوب إفريقيا والصين والهند على الترتيب هي أكبر البلدان النامية المستثمرة في إفريقيا.
- كانت التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا خلال عام ٢٠١٢ مدفوعة جزئيا بالاستثمارات في القطاع الاستخراجي في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا وموزمبيق وأوغندا. وفي الوقت نفسه سجل الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في الصناعات الاستهلاكية والخدمات.
- انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في آسيا لتسجل نحو ٤٠٦,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٢ بنسبة ٥٧,٩٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات العالم النامي مقابل ٤٣٦,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١١.

توزيع الاستثمارات الأجنبية الوافدة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية والمتحولة خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢)

(مليار دولار أمريكي)

الدول	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الاقتصادات المتقدمة	١٣١٩,٩	١٠٢٦,٥	٦١٣,٤	٦٩٦,٤	٨٢٠,٠	٥٦٠,٧
الاقتصادات النامية	٥٨٩,٤	٦٦٨,٤	٥٣٠,٣	٦٣٧,١	٧٣٥,٢	٧٠٢,٨
الاقتصادات المتحولة	٩٣,٤	١٢١,٤	٧٢,٨	٧٥,١	٩٦,٣	٨٧,٤

Source: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2013, "Global Value Chains: Investment and Trade for Development".

التوزيع النسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصادات المتقدمة والمتحولة والنامية خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢)

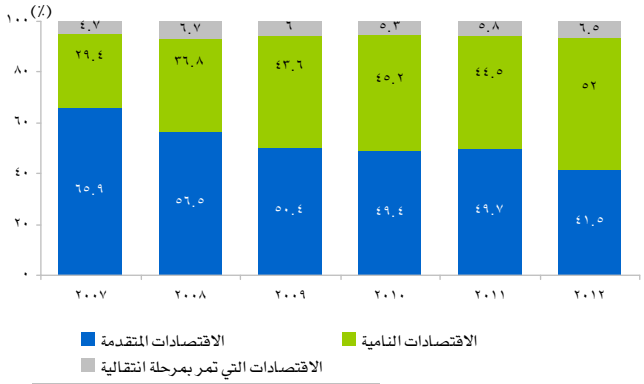

Source: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2013, "Global Value Chains: Investment and Trade for Development".

التوزيع النسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات العالم النامي خلال الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٢)

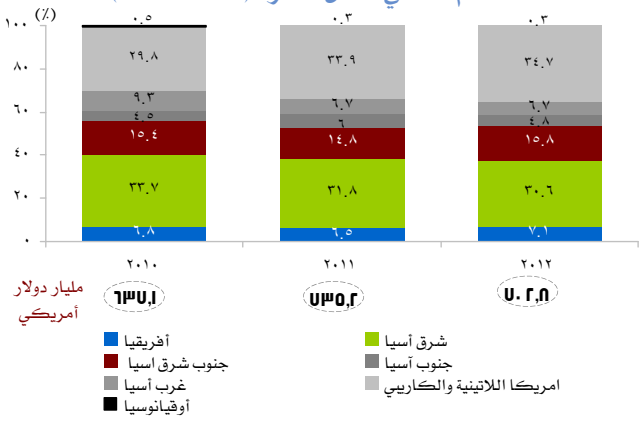

يشير إلى إجمالي حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول النامية.

Source: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2013, "Global Value Chains: Investment and Trade for Development".

[١] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2013, "Global Value Chains: Investment and Trade for Development".

٧.١ ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تطور الاستثمارات الأجنبية الوافدة للدول العربية [1]:

- تشير تقديرات عام ٢٠١٢ الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات إلى أن مجموعة الدول العربية قد استقطبت حوالي ٤٧,١ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة خلال عام ٢٠١٢ (وفقا لبيانات توافرت عن ٢١ دولة عربية) مقارنة بما قيمته ٤٢,٩ مليار دولار تم استقطابها في عام ٢٠١١، بنسبة ارتفاع بلغت ٩,٨٪، وذلك رغم ما شهدته الساحة العربية من أحداث وتطورات خلال هذه الفترة.

- مثلت الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته ٣,٦٪ من الإجمالي العالمي خلال عام ٢٠١٢ و٦,٩٪ من إجمالي الوافد للدول النامية.

أهم الدول العربية المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة[1]:

- تصدرت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات ولبنان قائمة الدول العربية من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠١٢ بحصص ٢٥,٨٪ و٢٠,٤٪ و٧,٨٪ على التوالي، بينما جاءت دول فلسطين وموريتانيا وجيبوتي والصومال واليمن أقل الدول العربية جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام نفسه.

- وبمقارنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ يتضح أن ١٤ دولة عربية، ضمن الدول المتوافرة عنها بيانات سجلت زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة اليها، وهي: مصر بمعدل نمو (٦٨٠٪)، قطر (٤٧٧٪)، موريتانيا (٤٢١٪)، الكويت (١١٨٪)، اليمن (١٠١٪)، تونس (٦٨٪)، سلطنة عمان (٤١٪)، جيبوتي (٣٩٪)، الإمارات (٢٥٪) البحرين (١٤٪)، فلسطين (١٤٪)، الجزائر (١٣٪)، المغرب (١٣٪)، لبنان (٥٪).

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، ٢٠١٢/٢٠١٣.

تطور قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٨ – ٢٠١٢)

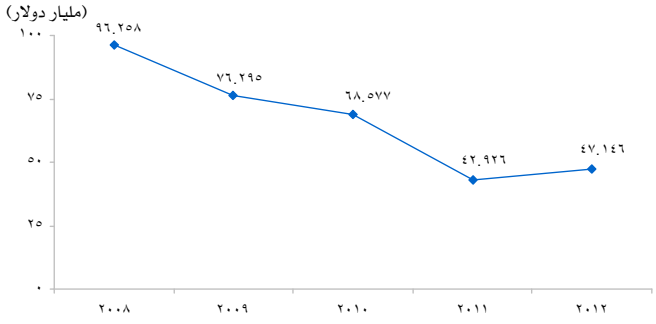

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، أعداد ٢٠١١و٢٠١٢- ٢٠١٣.

تطور قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢

(مليون دولار أمريكي)

الدول	٢٠١١	٢٠١٢	النصيب من الإجمالي العربي ٢٠١١ (٪)
السعودية	١٦٣٠٨	١٢١٨٢	٢٥,٨
الإمارات	٧٦٨٤	٩٦٠٨	٢٠,٤
لبنان	٣٤٩٠	٣٦٧٨	٧,٨
الجزائر	٢٥٧١	٢٩٠٠	٦,٢
المغرب	٢٥٦٤	٢٨٨٧	٦,١
مصر	(٤٨٣-)	٢٧٩٨	٥,٩
السودان	٢٦٩٢	٢٤٨٨	٥,٣
تونس	١١٥٦	١٩٤٤	٤,١
الكويت	٨٥٥	١٨٦٤	٤,٠
سلطنة عمان	١٠٤٩	١٤٨٤	٣,١
الأردن	١٤٧٦	١٤٠٥	٣,٠
العراق*	٢٠٨٢	١٢٧٥	٢,٧
البحرين	٧٨١	٨٩١	١,٩
ليبيا	٠	٧٢٠	١,٥
قطر	(٨٧-)	٣٢٧	٠,٧
فلسطين	٢١٤	٢٤٤	٠,٥
موريتانيا	٤٥	٢٣٦	٠,٥
جيبوتي	٧٩	١١٠	٠,٢
الصومال	١٠٢	١٠٢	٠,٢
اليمن	(٧١٣-)	٤	٠,٠
سوريا	١٠٥٩	–	–
الإجمالي العربي	٤٢٩٢٥,٥	٤٧١٤٥,٦	١٠٠

تشير الأرقام التي بداخل الأقواس إلى تدفقات خرجت خارج البلاد.
* بيانات العراق لعام ٢٠١٢ تخص النصف الأول من العام فقط.
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، ٢٠١٢- ٢٠١٣.

أهم الدول الأجنبية المستثمرة في بعض الدول العربية:

- وفقا للبيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد أرصدة التدفقات الواردة إلى عشر دول عربية (السعودية والإمارات وقطر والكويت والمغرب وتونس والأردن وليبيا وفلسطين وجيبوتي) من الدول الأجنبية غير العربية بنهاية عام ٢٠١١ والبالغ إجماليها نحو ١٩٧,٦ مليار دولار أمريكي موزعة حسب الدول الأجنبية المستثمرة في تلك الدول، يتضح أن سبع دول تستحوذ على ٦٧,٣٪ من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية هي: فرنسا (١٩,٩٪) والولايات المتحدة الأمريكية (١٣,٥٪) والمملكة المتحدة (١١,٧٪) واليابان (١٠,٧٪) وهولندا (٥,٢٪) وأسبانيا (٣,٦٪) وألمانيا (٢,٧٪).

أهم القطاعات المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر:

- تشير البيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد أرصدة التدفقات الواردة إلى عشر دول عربية وهي مصر والأردن والإمارات والكويت والجزائر والمغرب وتونس وليبيا واليمن وجيبوتي بنهاية عام ٢٠١٢ والبالغ إجمالي التدفقات فيها نحو ١١,٥ مليارات دولار، يتضح أن قطاع الخدمات أكبر متلقي للاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة في الدول العشر بقيمة ٧,١٢ مليار دولار وبنسبة ٦١,٧٪ من الإجمالي، يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بقيمة ٤,٤ مليار دولار وبحصة تبلغ ٣٨,٢٪ من الإجمالي، ولم يحصل قطاع الزراعة إلا على ٢٦ مليون دولار وبنسبة ٠,٢٪ فقط.

اتفاقيات تشجيع الاستثمار

- أبرمت الدول العربية حتى نهاية مايو ٢٠١١ نحو ٧٦٠ اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار منها ١٩٤ اتفاقية فيما بين الدول العربية و٥٦٣ اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى.
- تحتل مصر المرتبة الأولى في توقيع الاتفاقيات الثنائية، حيث وقعت اتفاقيات مع ١٨ دولة عربية و٨٢ دولة أجنبية.
- أبرمت الدول العربية في نهاية مايو ٢٠١١ نحو ٥٠٥ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي منها ١١٠ اتفاقية فيما بين الدول العربية و٣٨٤ اتفاقية فيما بين الدول العربية ودول العالم الأخرى.

التوزيع النسبي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية وفقا للدول المستثمرة بنهاية عام ٢٠١٢

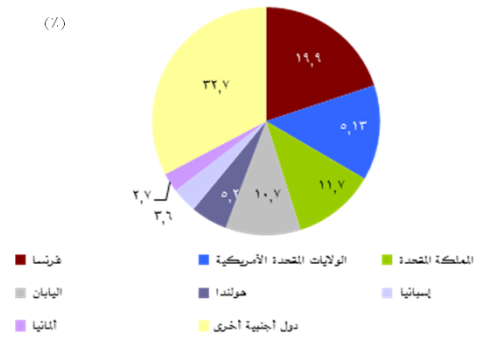

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، ٢٠١٢- ٢٠١٣.

التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى عشر دول عربية وفقا للدول المستثمرة بنهاية عام ٢٠١٢

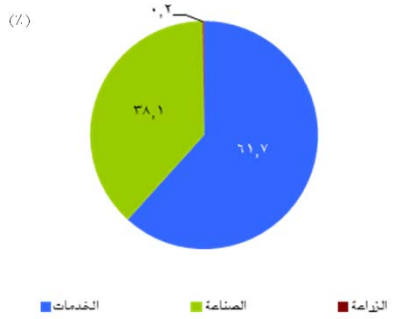

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

المناطق الحرة في الدول العربية

- يبلغ عدد المناطق الحرة العامة والخاصة الرئيسة التي تشمل المطارات والمنافذ نحو ١١٤ منطقة حرة في ١٨ دولة عربية.
- ٣٠ منطقة حرة بدولة الإمارات العربية المتحدة و٢٠ منطقة في مصر.
- يُقدر حجم التجارة الخارجية في المناطق الحرة في مصر والأردن والإمارات بما يزيد عن ١١٢ مليار دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٠.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، ٢٠١١.

القسم الثاني
ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر

يستعرض هذا القسم من التقرير أهم ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من خلال عرض بعض المؤشرات مثل حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ، والتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، واستعراض تطور الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيرا التعرف على أداء مصر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

١.٢ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

- ٣٧.٣ مليار دولار هو إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨- ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، حيث بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر حوالي ٧٢,٦ مليار دولار خلال هذه الفترة، بينما بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج مصر حوالي ٣٥,٣ مليار دولار.
- حقق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر انخفاضا ملحوظا خلال الفترة (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ – ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، حيث بلغت قيمته حوالي ٣ مليار دولار خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ مقابل ١٣,٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.
- ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر الواردة من دول الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر حتى وصلت إلى ٨٠,٧٪ خلال عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ مقابل ٣٠,٥٪ خلال عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، ثم انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٥١,٥٪ خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣.
- ٦٧,٤٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر من دول الاتحاد الأوروبي واردة من المملكة المتحدة خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ و١٤,٥٪ واردة من بلجيكا.
- ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية داخل مصر إلى إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر لتصل إلى ٢٢,٧٪ و١٥,١٪ لكل منهما على التوالي خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ مقابل ٤,٩٪ و١٠,١٪ لكل منهما على التوالي خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣.

تطور قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل وخارج مصر خلال الفترة (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ – ٢٠١٢/ ٢٠١٣)

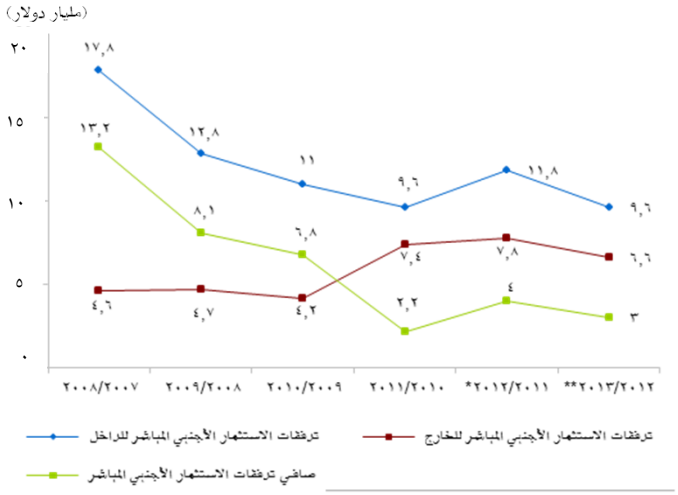

* بيان معدل ** بيان مبدئي

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد أغسطس ٢٠١٣ وديسمبر ٢٠١٣.

التوزيع النسبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل وفقا للدول خلال الفترة (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ – ٢٠١٢/ ٢٠١٣)

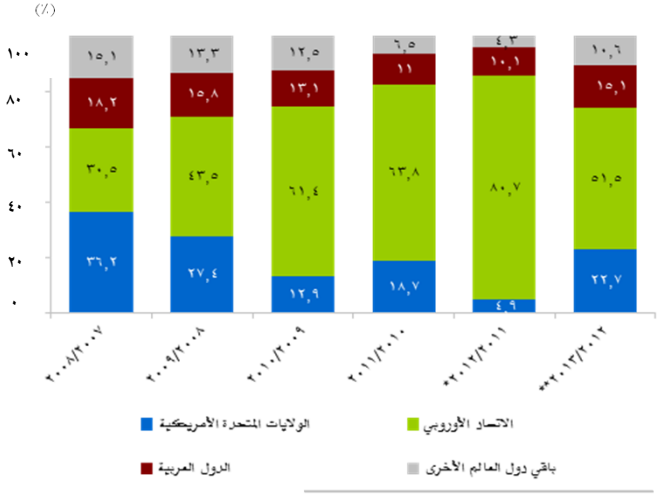

* بيان معدل ** بيان مبدئي

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أغسطس ٢٠١٣ وديسمبر ٢٠١٣.

٢.٢ التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

- انخفض نصيب قطاع البترول من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ ليستحوذ على نسبة ٦٠,٣٪، مقارنة بحوالي ٧٣,٣٪ خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠.
- ارتفع نصيب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بشكل كبير ليستحوذ على ١١,٨٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٠,١٪ فقط خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠.

٣.٢ تطور الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر

- انخفاض الأهمية النسبية لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ - ٢٠١٢/ ٢٠١٣)، حيث بلغت هذه النسبة ١,١٪ خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٨,١٪ خلال عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.
- ارتفاع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت خلال عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٧٪ مقابل -١,٣٪ خلال عام ٢٠١١.[1]

٤.٢ أداء مصر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- ارتفاع إمكانات الاقتصاد المصري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال عام ٢٠٠٩ وذلك وفقا لمؤشر الإمكانات، حيث حصلت مصر على الترتيب الـ ٨٨ من ضمن ١٤١ دولة مقارنة بالترتيب الـ ٩٢ خلال عام ٢٠٠٨.
- بينما انخفض أداء مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، حيث حصلت على الترتيب الـ ٥٦ والـ ٥٧ على التوالي في مؤشر الأداء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالترتيب الـ ٥٠ خلال عام ٢٠٠٨.

معوقات الاستثمار في مصر

- تصدرت مشكلة عدم الاستقرار السياسي بنسبة ٢٢,٩٪ قائمة المشكلات التي واجهت رجال الأعمال في مصر، تليها عدم الاستقرار الحكومي(١٤,٧٪)، ثم الجريمة والسرقة (٩,٣٪)، وذلك وفقا لتقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤.

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2013- 2014.

التوزيع النسبي لإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر وفقا للقطاعات خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٩- ٢٠١١/٢٠١٢)

(٪)

القطاع	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢*
البترول	٧٥,٣	٦٨,٨	٧٣,٣	٦٠,٣
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٥,٧	٠,٦	٠,١	١١,٨
صناعي	٦,٦	٤,١	٨,٤	٦,٢
تمويلي	٣,٤	٧,٩	١,٢	١,٨
تشييد وبناء	١,٨	٢,٨	١,١	١,١
عقاري	١,١	٢,٨	١,٤	٠,٧
زراعي	٠,٦	٢,٤	٠,٣	٠,٧
سياحي	٠,٩	٢,٢	١,٧	٠,٤
خدمات أخرى	٢,٢	٣,٥	٢,٢	٤,٠
غير موزع	٢,٤	٤,٩	١٠,٤	١٣

* بيان مبدئي.

المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

تطور نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١٢/٢٠١٣)

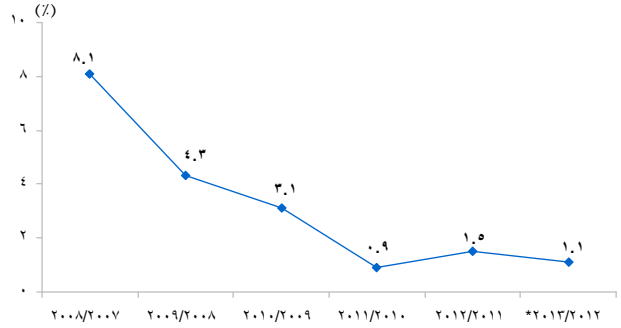

* أرقام مبدئية

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ديسمبر ٢٠١٣.

ترتيب مؤشر الأداء ومؤشر إمكانات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

السنة	الترتيب وفقا لمؤشر الإمكانيات	الترتيب وفقا لمؤشر الأداء
١٩٩٠	٦٧	٢٨
١٩٩٥	٧٩	٧٩
٢٠٠٠	٧٠	١٠٤
٢٠٠٥	٨٥	٣٩
٢٠٠٦	٨٧	٢٥
٢٠٠٧	٨٨	٢٩
٢٠٠٨	٩٢	٥٠
٢٠٠٩	٨٨	٥٦
٢٠١٠	-	٥٧

Source: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2012 "Towards a New Generation of Investment Policies", Annex Tables.

[1] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), FDI/TNC database (www.unctad.org/fdistatistics).

القسم الثالث
تقييم بيئة مناخ الأعمال في مصر والعالم

يتناول هذا القسم من التقرير تقييما لبيئة مناخ الأعمال في مصر ومقارنته ببعض الدول العربية وذلك من خلال استعراض بعض المؤشرات، ومنها مؤشرات لتقييم فاعلية المؤسسات والفساد الإداري ومؤشرات لتقييم تكلفة الأعمال ومؤشرات تعكس وضع البنية التحتية الأساسية ومؤشرات خاصة بتقييم الوضع التكنولوجي للدول وأخرى تقيس وضع الأداء الاقتصادي.

١.٣ فاعلية المؤسسات

مؤشر شفافية السياسات الحكومية [1]

أظهرت نتائج مؤشر شفافية السياسات الحكومية والصادر عن تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٣/ ٢٠١٤إلى صعوبة حصول مؤسسات الأعمال في مصر على المعلومات التي تتعلق بالتغيرات التي تطرأ على السياسات والأنظمة الحكومية التي قد تؤثر على نشاطهم، حيث احتلت مصر وفقا لذلك المؤشر المرتبة الـ ٩٠ وذلك من بين ١٤٨ دولة خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢، إذ سجلت قيمة المؤشر بالنسبة لمصر حوالي ٣,٩ نقاط، أما دولة الجزائر فقد احتلت المرتبة ١٣٣ من بين ١٤٨ دولة وفقا لهذا المؤشر وهو ما يشير إلى انخفاض في درجة شفافية الإفصاح عن السياسات الحكومية التي تؤثر على أنشطة مؤسسات الأعمال.

مؤشر كفاءة الإطار التشريعي في تسوية المنازعات [2]

احتلت مصر المرتبة الـ ١٠٦ من ضمن ١٤٨ دولة في مؤشر كفاءة الإطار التشريعي في تسوية المنازعات خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بدولة قطر والتي احتلت المرتبة العاشرة، إذ سجلت قيمة مؤشر كفاءة الإطار التشريعي في تسوية المنازعات نحو ٣,٢ نقطة وهو ما يدل على انخفاض كفاءة الإطار التشريعي في مصر في تسوية المنازعات مقابل ٥,٤ نقطة في قطر وهو ما يدل على درجة كبيرة من كفاءة الإطار التشريعي لتسوية المنازعات في دولة قطر.

ظاهرة الرشاوي

حصلت مصر على المرتبة الـ ١٠١ من ضمن ١٤٨ دولة في مؤشر وجود ظاهرة الرشاوي* وذلك خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث سجلت قيمة المؤشر ٣,٤ نقطة وهو ما يشير إلى وجود هذه الظاهرة بشكل متوسط في مصر، بينما جاءت قطر في المرتبة الرابعة وهو ما يشير إلى انخفاض تفشي هذه الظاهرة، يليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الخامسة.

* يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى وجود ظاهرة الرشاوي في الدولة من حيث دفع أموال لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، والحصول على المنافع العامة وعند دفع الضرائب السنوية....إلخ، وتتراوح قيم هذا المؤشر بين ١ و٧ نقطة، حيث تشير القيمة ١ إلى وجود هذه الظاهرة بشكل كبير، بينما تشير القيمة ٧ عدم وجود هذه الظاهرة على الإطلاق.

Source: World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2013- 2014.

مؤشر شفافية السياسات الحكومية خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢*

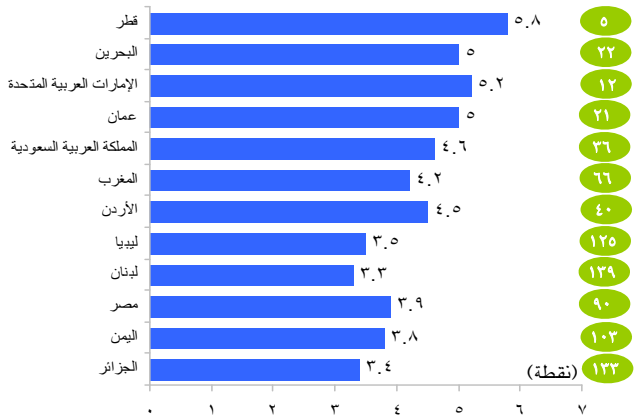

* يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى إمكانية مؤسسات الأعمال في الحصول على المعلومات التي تتعلق بالتغير في السياسات والأنظمة الحكومية التي تؤثر على أعمالهم، وتتراوح قيمة المؤشر بين ١ و٧ نقطة، وتشير القيمة ١ إلى استحالة الحصول على المعلومات، بينما تشير القيمة ٧ إلى أقصى درجة من السهولة.

ترتيب الدول.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.

مؤشر كفاءة الإطار التشريعي في تسوية المنازعات في بعض الدول العربية خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٢*

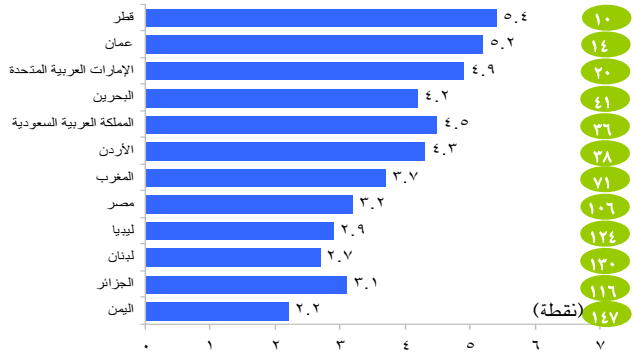

* يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى كفاءة الإطار التشريعي في الدولة في تسوية المنازعات، وتتراوح قيم هذا المؤشر بين ١ و٧ نقطة، وتشير القيمة ١ إلى عدم وجود كفاءة على الإطلاق، بينما تشير القيمة ٧ نقطة إلى وجود درجة عالية من الكفاءة.

ترتيب الدول.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.

[1] World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.
[2] Ibid, p419.

مؤشر توفير الخدمات الحكومية لتحسين أداء قطاع الأعمال [1]

- تحتل دولة قطر المرتبة الأولى في توفير الخدمات الحكومية لتحسين أداء قطاع الأعمال وذلك من ضمن ١٣٩ دولة، حيث سجلت قيمة مؤشر توفير الخدمات الحكومية لتحسين أداء قطاع الأعمال حوالي ٦ نقاط خلال عام ٢٠١١/٢٠١٢، وهو ما يشير إلى تقديم الحكومة للخدمات التي تساعد على تحسين وتطوير أداء قطاع الأعمال.

- بينما جاءت مصر في المرتبة الـ ٨٠، حيث سجلت قيمة المؤشر حوالي ٣,٥ نقطة خلال عام ٢٠١١/٢٠١٢ وهو ما يشير إلى تقديم الحكومة المصرية لهذه الخدمات إلى حد ما.

مؤشر قوة حماية المستثمرين [2]

- سجلت قيمة مؤشر قوة حماية المستثمرين في مصر خلال عام ٢٠١٢ حوالي ٥,٣ نقطة وهو ما يشير إلى أن درجة حماية المستثمرين في مصر متوسطة حيث احتلت المرتبة الـ ٦٩ من بين ١٤٨ دولة.

- بينما حصلت المملكة العربية السعودية على المرتبة الـ ١٩، حيث سجلت قيمة المؤشر بالنسبة للمملكة العربية السعودية حوالي ٧ نقاط خلال عام ٢٠١٢.

مؤشر حماية حقوق الملكية [3]

- تحتل مصر الترتيب ١٠١ من ضمن ١٤٨ دولة وذلك وفقا لمؤشر حماية حقوق الملكية خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، إذ سجلت قيمة المؤشر نحو ٣,٧ نقطة الأمر الذي يشير إلى انخفاض درجة تمتع الشركات في مصر بتشريعات تضمن حقوق الملكية، بينما حصلت قطر على المرتبة الـ ٨ وعمان على المرتبة الـ ٢١.

أهم نتائج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

- ١١٤ دولة قامت بتنفيذ ٢٣٨ إجراء إصلاحيًّا خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣الأمر الذي جعل ممارسة أنشطة الأعمال أكثر يسرا.
- أوكرانيا ورواندا والاتحاد الروسي والفلبين وكوسوفو هي من أكثر الاقتصاديات تحسنا في عام ٢٠١٢/٢٠١٣.

Source: World Bank & International Finance Corporation, Doing Business Report 2014, "Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises"

مؤشر توفير الخدمات الحكومية لتحسين أداء قطاع الأعمال في بعض الدول العربية خلال عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ *

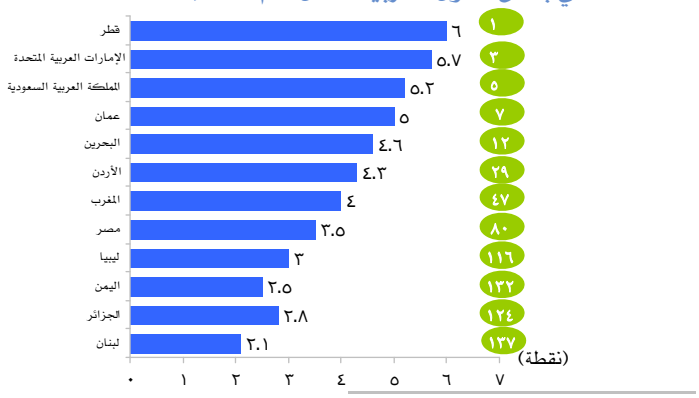

* يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى قيام الحكومة بتوفير الخدمات التي تؤدي إلى تحسين وتطوير أداء قطاع الأعمال، وتتراوح قيمته بين ١ و٧ نقطة، وتشير القيمة ١ إلى عدم وجود أي خدمات على الإطلاق، بينما تشير القيمة ٧ إلى توفير هذه الخدمات على نطاق واسع.
ترتيب الدول.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2012- 2013.

مؤشر قوة حماية المستثمرين في بعض الدول العربية خلال عام ٢٠١٢ *

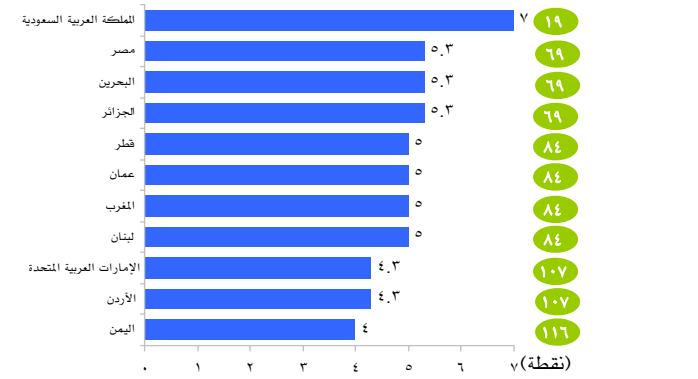

* يهدف هذا المؤشر إلى قياس درجة قوة حماية المستثمرين، وتتراوح قيمته بين صفر و١٠ نقاط، وتشير القيمة صفر إلى عدم حماية المستثمرين، بينما تشير القيمة ١٠ إلى أقصى درجة من الحماية.
ترتيب الدول.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.

مؤشر حماية حقوق الملكية لبعض الدول العربية خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ *

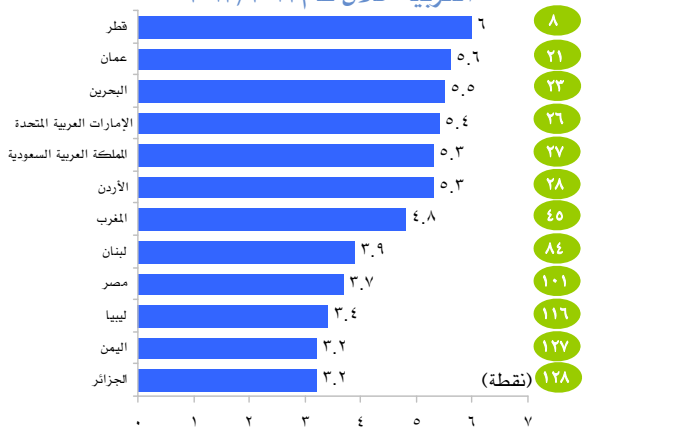

* يهدف هذا المؤشر إلى قياس درجة حماية الدولة لحقوق الملكية، وتتراوح قيم هذا المؤشر بين ١ و٧ نقطة، وتشير القيمة ١ إلى أدنى درجة بينما تشير القيمة ٧ إلى أعلى درجة.
ترتيب الدول.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.

(1) World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014, p 400.
(2) Ibid, p430.
(3) Ibid, p410.

٢.٣ كفاءة أسواق السلع

مؤشر تأثير الأنظمة الحكومية على الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

- ١٢٢ هو ترتيب مصر وفقا لمؤشر تأثير الأنظمة الحكومية المتبعة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بين ١٤٨ دولة وذلك خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، حيث سجل المؤشر ٣,٦ نقطة، الأمر الذي يعكس عدم اتخاذ الأنظمة الحكومية في مصر لسياسات تعمل على تشجيع وجذب المستثمر الأجنبي في مصر، بينما احتلت البحرين المرتبة السادسة مما يدل على اتخاذ الأنظمة الحكومية في البحرين لسياسات مشجعة للمستثمر الأجنبي بشكل كبير خلال العام نفسه. أما الجزائر وليبيا فقد احتلا المرتبة الـ ١٣٤ والـ ١٣٥ على التوالي وهو ما يشير إلى عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وليبيا.

مؤشر إمكانية تملك الأجانب للشركات[2]

- تشير قيمة مؤشر إمكانية تملك الأجانب للشركات في مصر إلى صعوبة إمكانية تملكهم للشركات، حيث سجل المؤشر خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣حوالى ٣,٦ نقطة لتحتل مصر بذلك المرتبة رقم ١٢٤ من بين ١٤٨ دولة.

- بينما حصلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين على المرتبة الـ١٧ والـ ٢٠ على التوالي، وهو ما يشير إلى سهولة تملك الأجانب للشركات في هذه الدول، بينما احتلت اليمن وليبيا المرتبة ١٤٥ و١٤٧ على التوالي، وهو ما يشير إلى درجة كبيرة من الصعوبة لتملك الأجانب للشركات في هذه الدول.

عدد الإجراءات المطلوبة لبدء نشاط تجاري[3]

- ٦ إجراءات هو عدد الإجراءات المطلوبة للبدء في نشاط تجاري جديد في مصر خلال عام ٢٠١٢، مقارنة بنحو ٥ إجراءات في كل من لبنان وعمان، بينما تبلغ عدد الإجراءات المطلوبة للبدء في نشاط تجاري جديد في الجزائر ١٤ إجراء، مما يدل على طول عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس الشركات بها.

تأثير الأنظمة الحكومية على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ *

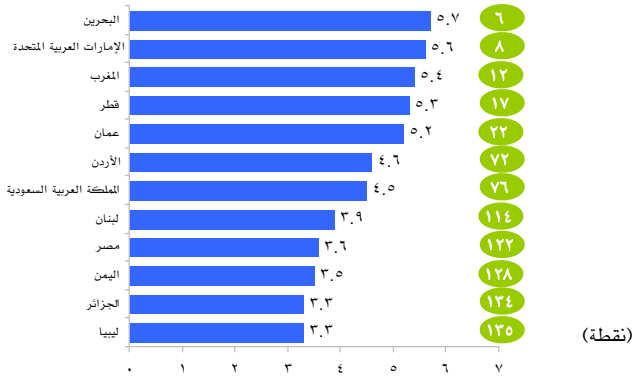

* يقيس هذا المؤشر مدى تأثير الأنظمة الحكومية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتراوح قيمته بين ١ و٧ نقطة، وتشير القيمة ١ إلى عدم اتباع الأنظمة الحكومية لسياسات تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير بينما تشير القيمة ٧ إلى اتباع الأنظمة الحكومية لسياسات تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.

مؤشر إمكانية تملك الأجانب للشركات في بعض الدول العربية خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ *

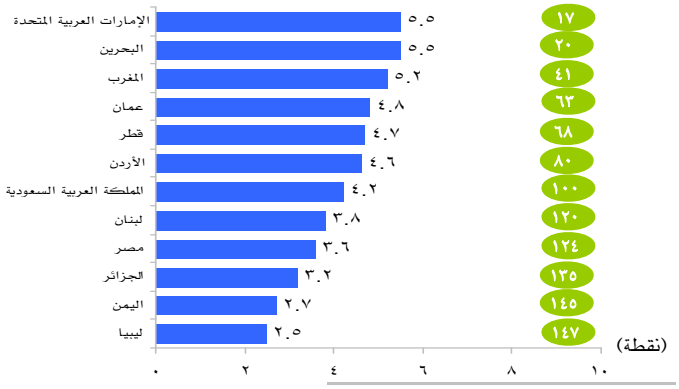

* يقيس هذا المؤشر مدى إمكانية تملك الأجانب للشركات وتتراوح قيمته بين ١ و٧ نقطة، وتشير القيمة ١ إلى تدني إمكانية تملك الأجانب بالدولة المستضيفة، بينما تشير القيمة ٧ إلى وجود إمكانية لتملك الأجانب بالدولة المستضيفة بشكل كبير.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.

عدد الإجراءات المطلوبة للبدء في نشاط تجاري جديد في بعض الدول العربية خلال عام ٢٠١٢

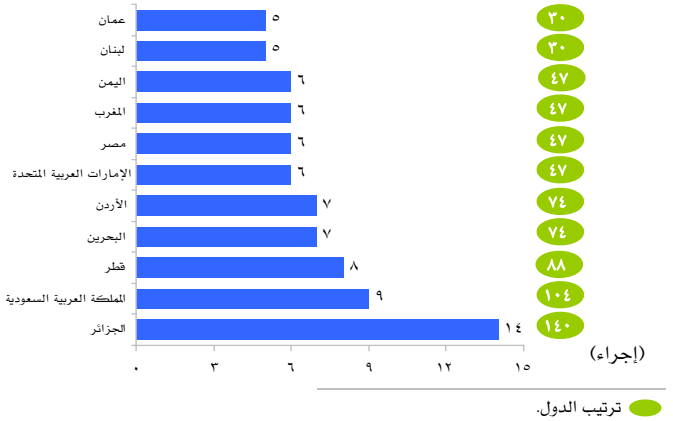

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.

(1) World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014, 481.
(2) Ibid, 480.
(3) Ibid, 475.

مؤشر دفع الضرائب [1]

- يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة الضريبية والتي تشمل حجم الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يجب على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئًا إداريًا في دفع الضرائب والاشتراكات، وتشمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس على ضريبة الأرباح والضريبة على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم صغيرة أخرى.
- وتحتل مصر وفقا لهذا المؤشر المرتبة ١٤٨ من ضمن ١٨٩ دولة وذلك خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣، وقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى، تليها قطر في المرتبة الثانية، ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة، بينما جاءت تشاد في المرتبة الأخيرة.

مؤشر استخراج تراخيص البناء [2]

- يقيس هذا المؤشر جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاءها في قطاع التشييد لبناء مستودع. وتشمل تلك الإجراءات تقديم جميع المستندات المتعلقة بالمشروع المعني (على سبيل المثال، خطط وتصاميم البناء وخرائط الموقع) إلى الأجهزة المختصة، والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح، والشهادات اللازمة، واستيفاء جميع الإشعارات المطلوبة، بالإضافة إلى إتمام عمليات المعاينات الضرورية.
- ووفقا لهذا المؤشر تحتل مصر المرتبة ١٤٩ من ضمن ١٨٩ دولة وذلك خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، بينما احتلت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الخاضعة للصين المرتبة الأولى وفقا لهذا المؤشر، تليها دولة جورجيا في المرتبة الثانية، ثم سنغافورة في المرحلة الثالثة.

وضع مصر مقارنة ببعض الدول العربية وفقا لمؤشر دفع الضرائب ومؤشراته الفرعية خلال عام ٢٠١٢ /٢٠١٣

الدول	الرتبة وفقا للمؤشر العام		المؤشرات الفرعية لعام ٢٠١٢/٢٠١٣		
	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣	المدفوعات (عدد)	الوقت (عدد المرات سنويا)	معدل الضريبة الإجمالي (٪ من الأرباح)
الإمارات	١	١	٤	١٢	١٤,٩
قطر	٢	٢	٤	٤٨	١١,٣
السعودية	٣	٣	٣	٧٢	١٤,٥
البحرين	٨	٧	١٣	٣٦	١٣,٥
الأردن	٣٥	٣٥	٢٥	١٥١	٢٨,٩
الكويت	١١	١١	١٢	٩٨	١٢,٤
لبنان	٣٦	٣٩	١٩	١٨٠	٣٠,٢
تونس	٥٩	٦٠	٨	١٤٤	٦٢,٤
سوريا	١١٧	١٢٠	١٩	٣٣٦	٣٩,٧
مصر	١٤٩	١٤٨	٢٩	٣٩٢	٤٢,٦

يشير إلى تراجع في الترتيب يشير إلى تحسن في الترتيب يشير إلى ثبات في الترتيب

Source: World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".

وضع مصر مقارنة ببعض الدول وفقا لمؤشر استخراج تراخيص البناء ومكوناته الفرعية خلال عام ٢٠١٢ /٢٠١٣

الدول	الرتبة وفقا للمؤشر العام		المؤشرات الفرعية لعام ٢٠١٢/٢٠١٣		
	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣	عدد الإجراءات (إجراء)	الوقت (يوم)	التكلفة (٪ من متوسط الدخل القومي للفرد)
البحرين	٤	٤	١٢	٦٠	٩,٣
الإمارات	٨	٥	١٢	٤٤	١٢
قطر	٢٢	٢٣	١٧	٦٢.٥	١,١
السعودية	١٧	١٧	١٢	١٠٢	٢٤,٥
تونس	١١٤	١٢٢	١٩	٩٤	٢٥٥,٦
الأردن	١٠٢	١١١	١٧	٧٠	٤٩٩,٥
الكويت	١٢٧	١٣٣	٢٤	١٣٠	٩٩,٢
مصر	١٤٤	١٤٩	٢١	١٧٩	١٠٨
لبنان	١٧٦	١٧٩	٢٠	٢٤٦	٣٥٢,٥
هونج كونغ	١	١	٦	٧١	١٥.٤
جورجيا	٢	٢	٩	٧٣.٥	١٤.٩
سنغافورا	٣	٣	١١	٢٦	١٥.٧

يشير إلى تراجع في الترتيب يشير إلى تحسن في الترتيب يشير إلى ثبات في الترتيب

Source: World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".

[1] World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".
[2] Ibid, p9.

٣.٣ تطوير الأسواق المالية

مؤشر توفر الخدمات المالية لمؤسسات الأعمال[1]

- سجل مؤشر توفر الخدمات المالية لمؤسسات الأعمال في مصر حوالى ٣,٨ نقطة خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، الأمر الذي يشير إلى انخفاض درجة توفر الخدمات المالية لمؤسسات الأعمال، وتحتل مصر وفقا لهذا المؤشر المرتبة رقم ١١٢ من بين ١٤٨، بينما احتلت قطر المرتبة الـ ١٤ خلال العام نفسه، الأمر الذي يدل على توفر الخدمات المالية لمؤسسات الأعمال بشكل كبير.
- أما الجزائر واليمن وليبيا فقد حصلوا على المرتبة ١٤١و١٤٣ و١٤٧ على التوالي في قيمة مؤشر توفر الخدمات المالية لمؤسسات الأعمال خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، وهو ما يدل على عدم توفير هذه الدول للخدمات المالية لمؤسسات الأعمال بشكل كبير.

مؤشر سهولة حصول المستثمر على قروض[2]

- تشير بيانات مؤشر حصول المستثمر على قروض إلى صعوبة حصول المستثمر الذي لديه خطة جيدة للاستثمار على قروض بدون ضمانات في مصر، حيث سجل المؤشر حوالي ٢,٤ نقطة لتحتل مصر المرتبة الـ ١٠٠ من بين ١٤٨ دولة خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣.
- بينما احتلت قطر وفقا لهذا المؤشر المرتبة الأولى، إذ سجلت قيمة المؤشر حوالي ٤,٩ نقطة خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، الأمر الذي يدل على انخفاض درجة صعوبة حصول المستثمر على قروض بدون ضمانات في قطر، أما اليمن فقد احتلت المرتبة الـ ١٣٣ مما يدل على ارتفاع درجة صعوبة حصول المستثمر الذي لديه خطة جيدة للاستثمار على قروض بدون ضمانات في اليمن.

مؤشر تسوية حالات الإعسار[3]

- يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التفليسة) التي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها.
- ووفقا لهذا المؤشر احتلت مصر المرتبة ١٤٦ من ضمن ١٨٩دولة وذلك خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، بينما احتلت اليابان المرتبة الأولى، تليها النرويج في المرتبة الثانية، ثم فنلندا في المرتبة الثالثة.

(1) World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.
(2) World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".
(3) Ibid

مؤشر توفر الخدمات المالية لمؤسسات الأعمال في بعض الدول العربية خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ *

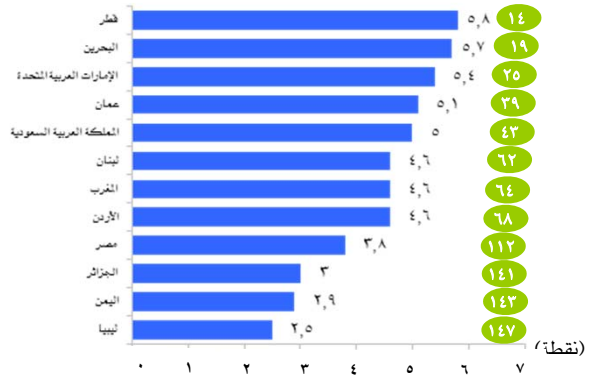

* يقيس هذا المؤشر مدى توفير الدولة للخدمات المالية لمؤسسات الأعمال، حيث تتراوح قيمته بين ١ و٧ نقاط، و تشير القيمة ١ إلى عدم توفر خدمات مالية لمؤسسات الأعمال بينما تشير القيمة ٧ إلى توفرها بشكل كبير.
ترتيب الدول.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.

مدى سهولة حصول المستثمر على قروض خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ *

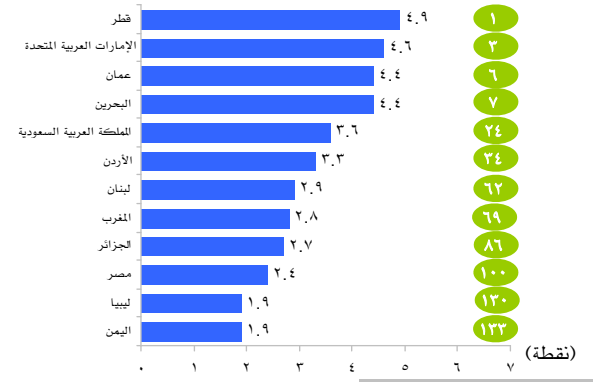

* يقيس هذا المؤشر مدى سهولة حصول المستثمر الذي لديه خطة جيدة للاستثمار على قروض من الدولة وبدون أي ضمانات، حيث تتراوح قيمته بين ١ و٧ نقاط، وتشير القيمة ١ إلى صعوبة الحصول على قروض، بينما تشير القيمة ٧ إلى سهولة الحصول على قروض.
ترتيب الدول.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.

وضع مصر مقارنة ببعض الدول وفقا لمؤشر دفع تسوية حالات الإعسار ومؤشراته الفرعية خلال عامى ٢٠١١/ ٢٠١٢

الدول	الرتبة وفقا للمؤشر العام		المؤشرات الفرعية لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣		
	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣	المدة الزمنية (سنة)	٪ من قيمة موجودات التفليسة	معدل استرداد الدين (سنتات عن كل دولار)
قطر	٣٦	٣٦	٢,٨	٢٢	٥٥,٦
البحرين	٢٧	٢٧	٢,٥	١٠	٦٧,٤
تونس	٣٩	٣٩	١,٣	٧	٥٢
الكويت	٩٠	٩٤	٤,٢	١٠	٣٢
الإمارات	١٠٢	١٠١	٣,٢	٢٠	٢٩,٤
السعودية	١٠٩	١٠٦	٢,٨	٢٢	٢٨,٣
سوريا	١١٣	١٢٠	٤,١	٩	٢٥,٧
الأردن	١١٥	١١٣	٣	٢٠	٢٧,٢
لبنان	٨٨	٩٣	٣	١٥	٣٢,٤
مصر	١٤١	١٤٦	٤,٢	٢٢	١٦,٩
اليابان	١	١	٠.٦	٤	٩٢.٨
النرويج	٢	٢	٠.٩	١	٩١.٣
فنلندا	٤	٣	٠.٩	٤	٩٠.٢

يشير إلى تراجع في الترتيب يشير إلى تحسن في الترتيب يشير إلى ثبات في الترتيب

Source: World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".

٤.٣ خدمات البنية التحتية

مؤشر خدمات البنية التحتية [1]

- انخفاض جودة خدمات البنية التحتية في مصر مقارنة بالعديد من دول العالم النامي حيث سجل مؤشر جودة خدمات البنية التحتية ككل في مصر حوالي ٣,٣ نقاط، وهي بذلك تحتل المرتبة الـ ١١٨ من بين ١٤٨ دولة خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣.
- بينما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة وهو ما يشير إلى ارتفاع جودة البنية التحتية بها. أما ليبيا فقد جاءت في المرتبة الـ ١٤٤ في مؤشر جودة البنية التحتية مما يشير إلى انخفاض كبير في جودة خدمات البنية التحتية بليبيا.

مؤشر الحصول على الكهرباء [2]

- يقيس هذا المؤشر جميع الإجراءات التي يجب على منشأة الأعمال استيفاءها لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع معياري. وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقود معها، وكافة عمليات الكشف والتصاريح الضرورية من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهائية.
- وتشير قيمة المؤشر إلى احتلال مصر المرتبة ١٠٥ من ضمن ١٨٩ دولة خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ وذلك وفقا لمؤشر الحصول على الكهرباء، وقد جاءت في المرتبة الأولى دولة ايسلندا تليها جمهورية كوريا في المرتبة الثانية ثم ألمانيا في المرتبة الثالثة.

٥.٣ سياسات الاقتصاد الكلي

نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي [3]

- بلغت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر حوالي ٨٠,٢٪ خلال عام ٢٠١٢، وبذلك تحتل مصر المرتبة الـ ١٢٩ من بين ١٤٨ دولة وفقا لهذا المؤشر.
- احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الـ ٤ من ضمن ١٤٨ دولة في نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٢ والتي بلغت ٣,٦٪، بينما حصلت لبنان على المرتبة الـ ١٤٥، حيث بلغت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بها حوالي ١٣٩,٥٪.

مؤشر خدمات البنية التحتية في بعض الدول العربية خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ *

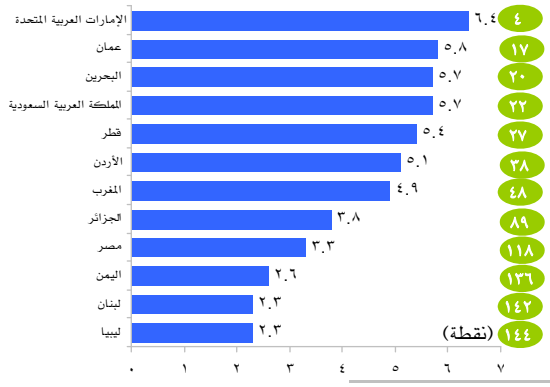

* يهدف هذا المؤشر إلى تقييم جودة خدمات البنية التحتية، وتتراوح قيمة المؤشر بين ١ و٧ نقطة، وتشير القيمة ١ إلى تدني جودة هذه الخدمات، بينما تشير القيمة ٧ إلى ارتفاع جودتها.

ترتيب الدول.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.

وضع مصر مقارنة ببعض الدول وفقا لمؤشر الحصول على الكهرباء ومؤشراته الفرعية خلال عام ٢٠١٢ /٢٠١٣

الدول	الرتبة وفقا للمؤشر العام		المؤشرات الفرعية لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣		
	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣	عدد الإجراءات (إجراء)	الوقت (يوم)	التكلفة (٪ من متوسط الدخل القومي للفرد)
الإمارات	٧	٤	٣	٣٥	٢١,٩
السعودية	١٥	١٥	٤	٦١	٣١,١
قطر	٢٥	٢٧	٤	٩٠	٤
الأردن	٣٩	٤١	٥	٤٧	٢٧٦,٣
لبنان	٤٨	٥١	٥	٧٥	٩٨
البحرين	٥١	٥٢	٥	٩٠	٥٥,٥
تونس	٥٣	٥٥	٤	٦٥	٨١١,٩
الكويت	٦٠	٥٩	٧	٤٢	٤٤,٧
سوريا	٨٧	٨٢	٥	٧١	٦٥٢,٨
مصر	١٠٤	١٠٥	٧	٥٤	٣٣٧,٤
أيسلندا	٢	١	٤	٢٢	١٤,٤
كوريا	١	٢	٤	١٨	١٧,٧
المانيا	٣	٣	٣	١٧	٤٦,٩

يشير إلى تراجع في الترتيب يشير إلى تحسن في الترتيب يشير إلى ثبات في الترتيب

Source: World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".

نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية خلال عام ٢٠١٢

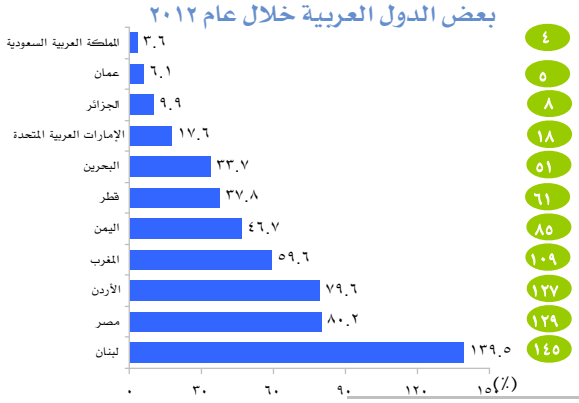

ترتيب الدول.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013/2014.

[1] World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013/2014.
[2] World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query
[3] Ibid, p9

٦.٣ الاستعداد التكنولوجي

مؤشر توفر أحدث التقنيات[1]

- احتلت مصر المرتبة الـ ١١٧ من بين ١٤٨ دولة في قيمة مؤشر توفر أحدث التقنيات خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، إذ سجلت قيمة المؤشر حوالي ٤,١ نقطة مما يدل على عدم توافر تقنيات حديثة في مصر إلى حد ما.
- حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على المرتبة الـ ٨ من حيث قيمة مؤشر توفر أحدث التقنيات خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، يليها قطر في المرتبة الـ ٢٠، ثم البحرين في المرتبة الـ ٢٦، وهو ما يدل على توافر أحدث التقنيات بهذه الدول.

مدى نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا الحديثة[2]

- احتلت مصر المرتبة الـ ١٠٠ من بين ١٤٨ دولة في قيمة مؤشر نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا الحديثة في مصر، حيث سجلت قيمة المؤشر حوالي ٤,٢ نقطة خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ وهو ما يدل على عدم وجود صعوبة إلى حد ما في نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا الحديثة في مصر، بينما احتلت الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية المرتبة الـ ٢ والـ ٤ والـ ٨ على التوالي من حيث قيمة هذا المؤشر خلال العام نفسه مما يدل على سهولة نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا الحديثة بشكل كبير في هذه الدول.
- أما ليبيا فقد احتلت المرتبة الأخيرة خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ مما يدل على صعوبة نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

٧.٣ الانفتاح على العالم الخارجي[3]

التجارة عبر الحدود الدولية

- يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة (باستثناء الرسوم الجمركية) اللازمين لتصدير شحنة من البضائع واستيرادها عن طريق النقل البحري. كذلك يتم تسجيل جميع المستندات التي يطلبها التاجر لأغراض تصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود.
- ووفقا لهذا المؤشر احتلت مصر المرتبة ٨٣ من ضمن ١٨٩ دولة خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، وقد جاءت دولة سنغافورة في المرتبة الأولى تليها منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الخاضعة للصين في المرتبة الثانية، ثم جمهورية كوريا في المرتبة الثالثة.

مؤشر توفر أحدث التقنيات خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ *

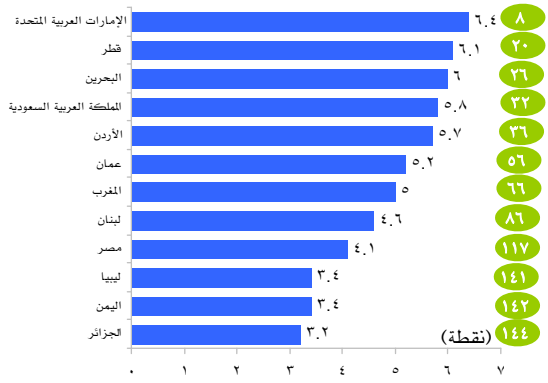

* يقيس هذا المؤشر مدى توفر التقنيات الحديثة في الدولة، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين ١ و٧ نقاط، وتشير القيمة ١ إلى عدم توفر تقنيات حديثة بالدولة، بينما تشير القيمة ٧ إلى توفر أحدث التقنيات.
ترتيب الدول.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013- 2014.

مؤشر نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا الحديثة خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ *

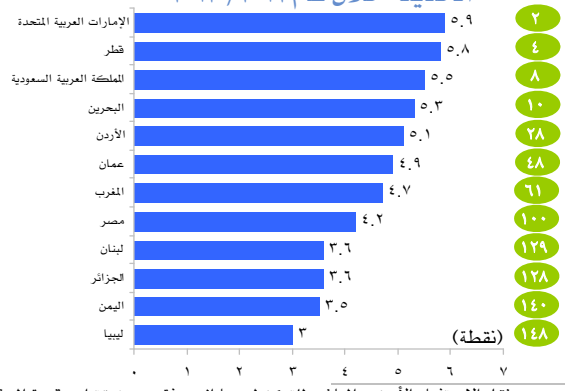

* يقيس هذا المؤشر مدى نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا الحديثة، حيث تتراوح قيمة المؤشر بين ١ و٧ نقاط، وتشير القيمة ١ إلى عدم نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا الحديثة، بينما تشير القيمة ٧ إلى أن الاستثمار الأجنبي هو مصدر أساسي لنقل التكنولوجيا الحديثة.
ترتيب الدول.

Source: World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", 2013-2014.

وضع مصر مقارنة ببعض الدول وفقا لمؤشر التجارة عبر الحدود الدولية ومؤشراته الفرعية خلال عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣

الدول	الرتبة	مؤشرات التصدير			مؤشرات التوريد		
		عدد المستندات (مستند)	الوقت (يوم)	التكلفة (دولار/حاوية)	عدد المستندات (مستند)	الوقت (يوم)	التكلفة (دولار/حاوية)
الإمارات	٤	٣	٧	٦٥٥	٥	٧	٦١٥
قطر	٦٧	٥	١٧	٨٨٥	٧	١٧	١٠٣٣
السعودية	٦٩	٥	١٣	١٠٥٥	٧	١٧	١٢٢٩
البحرين	٨١	٧	١١	٩٥٥	٨	١٥	٩٩٥
الأردن	٥٧	٥	١٣	٨٢٥	٧	١٥	١٢٣٥
الكويت	١١٢	٧	١٦	١٠٨٥	١٠	١٩	١٢٥٠
لبنان	٩٧	٤	٢٢	١٠٨٠	٧	٣٠	١٣٦٥
تونس	٣١	٤	١٣	٧٧٥	٦	١٧	٨٦٠
سوريا	١٤٧	٨	٢٠	١٧٤٠	٩	٢٦	٢٠٧٥
مصر	٨٣	٨	١٢	٦٢٥	١٠	١٥	٧٩٠
سنغافورا	١	٣	٦	٤٦٠	٣	٤	٤٤٠
هونج هونج	٢	٣	٦	٥٩٠	٣	٥	٥٦٥
كوريا	٣	٣	٨	٦٧٠	٣	٧	٦٩٥

Source: World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".

(1) World Economic Forum, "The Global Competitiveness Report", p9, 2012/2013.
(2) World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query
(3) Ibid, p9

القسم الرابع
التجارب الدولية والدروس المستفادة

يتناول هذا القسم استعراضا لبعض التجارب الدولية في مجال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والخروج بأهم الدروس المستفادة من واقع هذه التجارب.

٤.١ التجارب الدولية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

تبنت العديد من الدول حزمة من السياسات لتشجيع وجذب المستثمر الأجنبي، والتي تتضمن تطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية والتشريعية ومنح عدد من الحوافز المالية والضريبية والحوافز غير المالية، كما قامت بتوقيع الاتفاقيات الدولية لتشجيع الاستثمار، وفيما يلي السياسات التي تتبعتها حكومات بعض الدول والإجراءات التي قامت بها. وقد تم مراعاة اختيار الدول على حسب تقدمهم في قيمة المؤشر العام لممارسة الأعمال.

سنغافورة

السياسات التي اتبعتها الحكومة

الإطار التشريعي[1]

- إصدار قوانين حماية العلامات التجارية، والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع، الملكية الفكرية.

الحوافز المالية والضريبية [2]

- زيادة النسبة المخفضة من معدل الضريبة من ٥٪ إلى ١٥٪ على الدخل الإضافي المولد من الأنشطة المؤهلة.
- منح إعفاء كامل على ضريبة الدخل المولد من الأنشطة المؤهلة بالنسبة للمؤسسات الرائدة لمدة تصل إلى ١٥ سنة.
- منح معدلات ضريبية مميزة على الأرباح المؤهلة بالنسبة للمشروعات التي تجلب منافع اقتصادية لدولة سنغافورة لفترة محددة.
- تخفيض معدل الضريبة بمُعدّل ١٠٪ على الرسوم والفوائد والأرباح الموزعة والمكاسب من المتولدة من الخدمات والأنشطة المؤهلة.
- تشجيع المستثمرين لنقل التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة إلى سنغافورة مقابل منحهم إعفاء ضريبيا كليا أو جزئيا على رسوم الملكية والرسوم المدفوعة للمساعدة التقنية لغير المقيمين.
- منح قروض لمساعدة وتشجيع الشركات (ملكية محلية لا تقل عن ٣٠٪) لتطوير وتوسيع نطاق عملياتها. وتمنح هذه القروض للمصانع والآلات ورأس المال العامل.
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة لشراء المعدات الإنتاجية.
- منح حوافز للمستثمرين المهتمين بتطوير أو جلب قدرات جديدة للبحث والتطوير من خلال منح تعويض التكلفة المدفوعة لتدريب القوة البشرية، الاستثمار في المعدات، وإدارة الملكية الفكرية والخدمات المهنية .

مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة سنغافورة في الفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٢

المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	اتجاه النمو (٢٠١٠ - ٢٠١٢)
المؤشر العام لممارسة الأعمال (المرتبة)	-	*١	**١	
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة (مليار دولار)	٥٣,٦	٥٥,٩	٥٦,٧	↑
نصيب سنغافورة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا(٪)	٣,٨	٣,٤	٤,٢	↑

* بيان عام ٢٠١٢/٢٠١١ ** بيان عام ٢٠١٣/٢٠١٢.

Source:

- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2013, Annex Tables"

-World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".

الحوافز غير المالية [3]

- منح حرية كاملة لتحويل رؤوس الأموال والأرباح دون أية قيود.
- عدم وجود قيود على نسب الملكية للمشروعات الاستثمارية.
- سياسة تجارية حرة دون أي قيود تصديرية أو استيرادية.
- توافر بنية أساسية عالية المستوى تتمثل فيما يلي:
  - ميناء جوي حديث ذي إمكانات هائلة في نقل التجارة العابرة في منطقة جنوب شرقي آسيا.
  - ميناء بحري كبير ذي إمكانات وتجهيزات تضمن سهولة نقل الواردات والصادرات من دون تكدس.
  - شبكة طرق برية حديثة وشبكة مواصلات سلكية ولاسلكية ذات تقنية عالية.
  - سوق مالية متطورة وخدمات بنكية عالية المستوى.
- عمالة مدربة على أحدث مراحل الإنتاج في مختلف المجالات.
- الحرية المطلقة للمستثمرين في تشغيل وإبقاء أو الاستغناء عن العمالة المحلية إضافة إلى استقدام الخبرات الأجنبية اللازمة لإتمام تلك المشاريع.
- توفر وسائل معيشة متميزة تناسب المغتربين الأجانب.

(1) Pkf Accountants & Business Advisers, "Doing business in singapore",2012, http://www.pkf.com/media/131833/doing%20business%20in%20singapore2012.pdf

(2) Deloitte, "Applying for tax incentives in Singapore", http://www.deloitte.com/assets/Dcom-Singapore/Local%20Assets/Documents/Tax/2011/Applying%20for%20tax%20incentives%20in%20Singapore.pdf .

(٣) وزارة التجارة الخارجية، "تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات – التجربة السنغافورية" ، سبتمبر ٢٠٠٩.

هونغ كونغ

السياسات التي اتبعتها الحكومة

الإطار التشريعي [1]

- إصدار قوانين حماية العلامات التجارية، والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع، الملكية الفكرية.

الحوافز المالية والضريبية [2]

- نظام ضريبي منخفض وغير معقد.
- إعفاء ضريبي على المكاسب الرأسمالية.
- إعفاء ضريبي على الأرباح المكتسبة خارج هونغ كونغ.
- إعفاء ضريبي على المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة.
- فرض معدل ضريبة منخفض (نصف المعدل الطبيعي) أو منح إعفاء ضريبي على إيرادات الفوائد أو الدخل والأرباح التجارية المستمدة من أدوات الدين.
- منح إعفاء ضريبي على الأرباح المستمدة من أدوات الدين ذات فترة سماح ٧ سنوات أو أكثر.
- إعفاء من الضرائب العقارية.
- وجود تسهيلات في الإجراءات الجمركية، حيث تفرض رسوم على القليل من المنتجات مثل التبغ.
- إعفاء ضريبي على الفائدة المكتسبة من الودائع بالبنوك المدفوعة للشركات (بخلاف المؤسسات المالية) أو الأفراد القائمين بأعمال تجارية.
- منح بدل مبدئي لنحو ٢٠٪ من تكلفة بناء مبني صناعي (باستثناء تكلفة الأرض) لغرض التجارة في أنشطة معينة (مطاحن، مصانع، تخزين، بحث علمي، .....إلخ). كما يرد بدل سنوي قدره ٤٪ من نفقات رأس المال الأصلي.
- منح بدل سنوي قدره ٤٪ على المنشآت التجارية غير المستخدمة للأغراض الصناعية.
- منح خصم سنوي بمعدل ٢٠٪ لمدة سنة وعلى مدار ٥ سنوات على النفقات الرأسمالية على تجديد أو ترميم مبنى بخلاف المباني المحلية.

مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لهونغ كونغ (٢٠١٠ - ٢٠١٢)

المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	اتجاه النمو (٢٠١٠ - ٢٠١٢)
المؤشر العام لممارسة الأعمال (المرتبة)	-	٥٢*	٥٢**	▬
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة (مليار دولار)	٨٢,٧	٩٦,١	٧٤,٦	↓
نصيب سنغافورة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا(٪)	٥,٩	٥,٨	٥,٥	↓

* بيان عام ٢٠١١ /٢٠١٢ ** بيان عام ٢٠١٢ /٢٠١٣.

Source:

- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2013, Annex Tables"

-World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".

- منح بدل مبدئي بمعدل ٦٠٪ من النفقات الرأسمالية على الآلات أو المشروع في السنة التي يتم فيها تكبد النفقات، ويتم منح البدلات في السنوات اللاحق بمعدلات منخفضة مقررة.
- منح بدل بنسبة ١٠٠٪ على النفقات الرأسمالية على الأصول الثابتة المقررة.

الحوافز غير المالية

- تعد هونغ كونغ من أكثر الاقتصاديات المتفتحة وينخفض بها درجة الفساد على مستوى العالم.
- استقلال القضاء وسيادة القانون.
- حرية تداول المعلومات.
- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك ١٠٠٪ من مؤسسات الأعمال في معظم الأنشطة الصناعية.
- توفر بنية تحتية متقدمة مثل توفير وسائل اتصالات جيدة.
- تقديم تسهيلات في الموانئ والمطارات.
- نظام قانوني وإداري غير معقد.
- عدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب.

[1] Deacons, "Doing Business in Hong Kong", http://www.deacons.com.hk.

كوريا الجنوبية

السياسات التي اتبعتها الحكومة[1]

تطوير الاطار المؤسسي والتنظيمي

- إنشاء نظام الشباك الواحد One Stop Administrative Service بحيث يتعامل معها المستثمرون الأجانب كجهة إدارية واحدة، كما أن هذا النظام يقوم بتقديم الخدمات الاستشارية للمستثمر.
- إنشاء مكتب حماية حقوق المستثمرين لتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرون الأجانب مع المؤسسات الحكومية.
- تسهيل بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات.

الاطار التشريعي

- تعديل قانون ترويج الاستثمار الأجنبي الصادر عام ١٩٩٨ من أجل تحسين نظام الاستثمار الأجنبي القائم وتشجيع الاستثمار في قطاع الخدمات (القانون رقم ١٠٢٣٢ الصادر بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٠، وأخذ حيز التنفيذ في ٦ أكتوبر ٢٠١٠).
- إصدار قانون حماية الملكية.
- إصدار قوانين حماية المستثمرين.

الحوافز المالية والضريبية

- تحصل مؤسسات الأعمال التي تعمل في الصناعات والأنشطة عالية التقنية ومؤسسات الأعمال التي تدار برأس مال أجنبي والموجودة بمناطق الاستثمار الأجنبي على إعفاء ضريبي لمدة سبع سنوات (إعفاء بنسبة ١٠٠٪ لأول خمس سنوات ثم بنسبة ٥٠٪ للسنتين التاليتين).
- تحصل مؤسسات الأعمال التي تدار برأس مال أجنبي وتهدف إلى تنمية المناطق الاقتصادية الحرة أو تطوير مناطق تشجيع الاستثمار أو تلك المؤسسات التي تطلب حتما وجود تخفيض أو إعفاء ضريبي للقيام بأنشطتها على إعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات (إعفاء بنسبة ١٠٠٪ لأول ثلاث سنوات ثم بنسبة ٥٠٪ للسنتين التاليتين).
- تحصل شركات الاستثمار الأجنبي على إعفاء من ضرائب الممتلكات والحيازة والتسجيل بنسبة ١٠٠٪ أو تخفيض ضريبي بنسبة ٥٠٪ أو يتم خصمها من الوعاء الضريبي خلال فترة الإعفاء أو التخفيض الضريبي لضريبة الشركات.

مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة كوريا الجنوبية (٢٠١٠ - ٢٠١٢)

المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	اتجاه النمو (٢٠١٠ - ٢٠١٢)
المؤشر العام لممارسة الأعمال (المرتبة)	-	٣٦*	٧٧**	↓
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة (مليار دولار)	١٠,١	١٠,٢	٩,٩	↓
نصيب كوريا من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا (٪)	٠,٧	٠,٦	٠,٧	↑

* بيان عام ٢٠١١ /٢٠١٢ ** بيان عام ٢٠١٢ /٢٠١٣.

Source:

- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2013, Annex Tables"

-World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".

- إعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية التي تستخدم بشكل مباشر بأنشطة شركات الاستثمار الأجنبي التي تتمتع بتخفيض أو إعفاء من ضريبة الدخل أو الشركات.
- تقديم منح نقدية للمشروعات الاستثمارية والتي تحتوي على نسبة أعلى من ٣٠٪ من الاستثمار الأجنبي على أن تستخدم هذه المنح للأغراض التالية:
  - خلق فرص عمل جديدة، دعم التعليم والتدريب.
  - شراء أو تأجير أراضٍ.
  - إنشاءات.
  - تركيب المرافق الأساسية.
  - شراء السلع الرأسمالية والمعدات البحثية.

الحوافز غير المالية

- السماح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار في مختلف الأنشطة فيما عدا الأنشطة التي من شأنها أن تخل بالنظام العام.
- السماح بتحويل الأرباح التي يكتسبها المستثمر الأجنبي إلى بلدانهم.

[1] Invest in Korea, http://www.investkorea.org

- عدم التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي فيما يتعلق بأعمالهم التجارية.
- منح الإقامة الدائمة للمستثمرين الأجانب ومدراء الشركات متعددة الجنسيات العاملة في كوريا، والأجانب الذين يساعدون على نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى كوريا ويساعدون على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقدم الإقامة الدائمة للمستثمر الأجنبي العديد من المزايا والتي منها:
  - عدم الالتزام بتقديم طلب لمد فترة الإقامة.
  - القيام بالأنشطة الاقتصادية الحرة.
  - الإعفاء من إلزامية الحصول على تصريح إعادة الدخول إلى الدولة في حالة قيام المستثمر الأجنبي لدولة أجنبية لمدة تقل عن سنة.
  - الإعفاء من ظاهرة الترحيل.
- حصول المستثمر الأجنبي على بطاقة تسهل له إجراءات السفر في المطار يقدمها مع جواز السفر "Investor Express Card".
- السماح للمستثمرين الأجانب بحيازة الأراضي على أن يتضمن سجل حيازة الأراضي حيازة المباني المقامة عليها.

المملكة العربية السعودية

السياسات التي اتبعتها الحكومة[1]

تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي

- تسهيل بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات.
- تم تأسيس الهيئة العامة للاستثمار بالسعودية (SAGIA) لتكون الجهة المسؤولة عن إعطاء تراخيص الاستثمار للمستثمرين الأجانب والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة.

الحوافز المالية والضريبية

- معدلات ضريبية منخفضة.
- إعفاء الصادرات من الرسوم الجمركية.
- إعفاء الواردات من المعدات والآلات والأدوات وقطع الغيار التي تستخدم في المشروعات الصناعية من الرسوم الجمركية.

مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة المملكة العربية السعودية (٢٠١٠ - ٢٠١٢)

المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	اتجاه النمو (٢٠١٠ - ٢٠١٢)
المؤشر العام لممارسة الأعمال (المرتبة)	-	٢٢*	٢٦**	↓
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة (مليار دولار)	٢٩,٢	١٦,٣	١٢,٢	↓
نصيب المملكة العربية السعودية من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا* (٪)	٢,١	١,٠	٠,٩	↓

* بيان عام ٢٠١١ /٢٠١٢ ** بيان عام ٢٠١٢ /٢٠١٣.

Source:

- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2013, Annex Tables"

-World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".

- إعفاء الواردات من المواد الخام والسلع نصف المصنعة...إلخ من الرسوم الجمركية.
- تقديم دعم مالي وتقني لعملية التشغيل.
- توفير الأراضي للمشروعات الصناعية بقيمة إيجارية ملائمة.
- عدم وجود قيود على استرداد الأرباح.
- منحت الحكومة السعودية امتيازات ضريبية لعدد من المناطق الأقل نموا في المملكة بهدف جذب مزيد من الاستثمارات إليها تستمر لمدة عشر سنوات من بدء المشروع.
- عقد اتفاقيات دولية لتجنب الازدواج الضريبي.
- تقديم حوافز للأبحاث والتطوير.
- تقديم دعم لعملية التدريب.
- تمليك المستثمرين الأجانب ١٠٠٪ من أرض المشروع .
- عدم وجود قيود على إعادة تحويل رأس المال وتحويل الأرباح من خلال البنوك والمؤسسات التمويلية.

[1] Saudi Arabian General Investment Authority, http://www.sagia.gov.sa

الإمارات العربية المتحدة

السياسات التي اتبعتها الحكومة[1]

تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي

- إنشاء نظام الشباك الواحد One Stop Shop لتبسيط وتوحيد الخطوات والأماكن التي يلزم على المستثمر الذهاب إليها لإصدار التراخيص التجارية.
- تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري وتأسيس الشركات.
- تسهيل عملية استخراج التراخيص.

الإطار التشريعي

- قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإصدار وتحديث حزمة من القوانين أهمها قانون الشركات الجديد والوكالات التجارية والعمل والمصرف المركزي والقوانين المنظمة لسوق المال وقانون مكافحة الغش التجاري.
- إصدار قانون حماية رأس المال الأجنبي.
- إصدار قانون حماية الملكية الفكرية.

الحوافز المالية والضريبية

- الإعفاء من ضريبة الدخل.
- تقديم حوافز تشجيعية للتصدير.
- تقديم حوافز مالية وضريبية للاستثمار في المناطق الحرة وهي كالتالي:
  - الإعفاء من رسوم الاستيراد والتصدير .
  - عقود إيجار الأراضي تصل مدتها إلى ٢٥ سنة قابلة للتجديد لمدة مماثلة إضافية.
  - إعفاء المدخلات الصناعية من الجمارك مثل المعدات وقطع الغيار والمواد الخام نصف المصنعة.
  - تمنح امتيازات ضريبية وجمركية في ظل الاستيراد لإعادة التصدير أو الإدخال المؤقت أو العبور"الترانزيت".

الحوافز غير المالية

- حرية تحويل الأرباح من خلال البنوك والمؤسسات التمويلية.
- توفير بنية تحتية متطورة.

مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠١٠ - ٢٠١٢)

المؤشر	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	اتجاه النمو (٢٠١٠ - ٢٠١٢)
المؤشر العام لممارسة الأعمال	-	*٢٦	**٢٣	↑
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة (مليار دولار)	٥,٥	٧,٧	٩,٦	↑
نصيب الامارات العربية المتحدة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا (٪)	٠,٤	٠,٥	٠,٧	↑

* بيان عام ٢٠١١ /٢٠١٢ ** بيان عام ٢٠١٢ /٢٠١٣.

Source:

- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), World Investment Report 2013, Annex Tables"

-World Bank & International Finance Corporation, Doing Business, "http://arabic.doingbusiness.org/custom-query".

- تقديم حوافز غير مالية للاستثمار في المناطق الحرة وهي كالتالي:
  - توفير الطاقة وبأسعار منخفضة.
  - رسوم تأجير تنافسية.
  - توفير خط ساخن يعمل على مدار ٢٤ ساعة لتوفير المعدات والأيدي العاملة.
- توفير إقامات للمستثمرين والعاملين.
  - توفير معاملة منصفة للأجانب.
  - حرية تملك الأجانب لمؤسسات الأعمال (١٠٠٪ ملكية أجنبية).
  - ١٠٠٪ حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح.
  - ١٠٠٪ حرية نقل الأموال.
- إنشاء خريطة استثمارية عن الاستثمارات المتاحة بالدولة مع مراعاة البعد الجغرافي والنوعي.

الاتفاقيات الدولية لتشجيع الاستثمار

- وقعت دولة الإمارات العربية عدة اتفاقيات ثنائية للتجارة والاستثمار.

[1] UAE Investment Map, http://www.uaeim.ae.

٢.٤ أهم الدروس المستفادة[1]

يتناول هذا الجزء من التقرير عرضًا لأهم الدروس المستفادة لتهيئة بيئة مناخ الأعمال وجعلها مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك في ضوء ما تم سرده من تجارب دولية، كما تم الاعتماد في عرض الدروس المستفادة على توصيات تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأونكتاد لعام ٢٠١٢ والذي يحمل عنوان "نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار" حيث يتناول هذا التقرير عرضًا لأهم السياسات التي ينبغي على الدول اتباعها، وذلك لتحفيز وتنشيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها، وتشتمل على عدد من السياسات والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي

- تيسير إجراءات الاستثمار: تيسير الإجراءات الإدارية وتحسين نظم الاتصال وهو ما يعني الاعتناء بالبعد الزمني وتكلفة إنشاء الاستثمار، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الحكومية الخاصة بتأسيس الشركات وبدء النشاط التجاري، وتسجيل الملكية واستخراج تراخيص البناء، وإتاحة الإجراءات على شبكة الإنترنت، وتعميم وتفعيل النافذة الواحدة وذلك للحد من العقبات البيروقراطية ولتسريع عملية منح التراخيص التجارية للمستثمرين.
- إنشاء مراكز حماية حقوق المستثمرين لتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، وتهدف هذه المراكز إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب وذلك من خلال توفير بيانات ومعلومات عن مناخ الاستثمار وفرص الاستثمار المتاحة وكذلك الحوافز المقدمة للمستثمرين والإطار التنظيمي الخاص بالاستثمار.
- إنشاء وكالات لترويج الاستثمار وإقامة مكاتب خارجية لها تنتشر في مختلف دول العالم للترويج للفرص الاستثمارية بالدولة المستضيفة.
- تطوير خريطة استثمارات وقاعدة بيانات فعلية عن الاستثمارات المتاحة على أن يتم تقصي الاستثمارات بها جغرافيا ونوعيًا.
- التوسع في إنشاء مناطق للتجارة الحرة على أن تقع كلها في أماكن استراتيجية وذلك لسهولة وسرعة حركة نقل البضائع إلى طرق التجارة الدولية للدول المجاورة.

ثانيا: حماية المستثمرين الأجانب

- الحماية وفقا لأحكام القانون: يجب منح المستثمرين والاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية حماية قائمة على أساس سيادة القانون. ولا ينبغي التمييز بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين، فلابد أن تكون السياسات التي تميز بين الاستثمار الأجنبي والمحلي محدودة وشفافة ويجب مراجعتها دوريا.
- تسجيل الملكية: ينبغي على المستثمر تسجيل ملكية الأراضي أو أي شكل من أشكال الملكية بأمان وفعالية.
- حرية العمليات: ينبغي عدم التدخل الحكومي المباشر أو غير المباشر في مجال إدارة الأعمال، وأن يكون هناك احترام لحرية عمليات القطاع الخاص.
- تنفيذ العقود وتسوية المنازعات بشأن عقود الاستثمار: عن طريق المساواة بين المستثمرين بشأن تنفيذ العقود، وتوفير الآليات والإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود بكفاءة وفعالية، وأن تكون متاحة لجميع المستثمرين وذلك للعمل على النحو الواجب في ظل سيادة القانون.
- نزع الملكية: يجب أخذ مسألة نزع الملكية أو التأميم في الاعتبار ضمن أشكال عدم التمييز، وبما يتفق مع مبدأ مراعاة الأصول القانونية.
- تحويل الأموال: على الرغم من أن اعتبارات الاقتصاد الكلي تفرض قيودا على نقل رؤوس الأموال، إلا أنه ينبغي على الدولة السعي لمعاملة المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مختلف عن معاملات حساب رأس المال الأخرى.

[1] United Nations Conference on Trade and Development, World Investment Report, "Towards a New Generation of Investment Policies", 2012.

ثالثا: تحديد الأولويات للمجالات الاستثمارية

- وضع قوائم توضح ترتيب الأولويات للصناعات التي يحتاج إليها الاقتصاد، وهو ما يتضمن تحديد الأهمية النسبية للمشروعات المختلفة، وتركيز الجهود الجاذبة للاستثمار الأجنبي وتفعيل الاستثمار المحلي على الاستثمارات ذات الأولوية في هذا الترتيب.
- تقديم الحوافز الضريبية والمنح للاستثمارات الناشئة والاستثمارات ذات الأولوية للتنمية الاقتصادية مع مراعاة عدم الإفراط في تقديم هذه التسهيلات، وعلى أن تتناسب هذه المنح والتسهيلات مع أهمية هذه الاستثمارات والعائد الاقتصادي والاجتماعي منها.

رابعا: سياسات تتعلق بالأطر التشريعية القائمة

- تفعيل دورالإطار التشريعي الحاكم للاستثمار، مما يساهم في خلق نوع من الأمن لدى المستثمرين المرتقبين، وضمان العدالة في المنازعات المتعلقة بالاستثمار.
- تفعيل الإطار التشريعي المتعلق بحقوق الملكية الفكرية وحماية الابتكارات، وهو ما يعني دعم ظهور الاختراعات ونقل التكنولوجيا من قبل الشركات المحلية والأجنبية، وتلبية احتياجات المستثمرين المرتقبين.
- تفعيل الإطار التشريعي المتعلق بمنع الاحتكار ودعم المنافسة، حيث تقوم هذه اللوائح والقوانين بالحد من المنافسة وإساءة استخدام القوة السوقية، بالإضافة إلى أنها تركز على عملية المتابعة والرصد الفعال. وينبغي أن توفر هذه اللوائح والقوانين قواعد عادلة ومتكافئة لجميع المستثمرين الأجانب والمحليين.
- إتاحة الحرية أمام المستثمرين الأجانب للجوء إلى التحكيم الدولي في حالة فشل تسوية المنازعات، كما يمكن العمل على الانضمام لعضوية المركز الدولي لتسوية المنازعات "ICSID".

خامسا: سياسات تتعلق بالحوافز المالية والضريبية

- خفض التعريفة الجمركية وذلك بنسب كبيرة على السلع الرأسمالية والمواد الخام والوسيطة.
- تقديم منح نقدية للاستثمارات التي تخلق فرص عمل جديدة وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.
- عقد اتفاقيات دولية لتجنب الازدواج الضريبي، وهو ما يساهم في خفض تكلفة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز عملية نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا.
- تقديم قروض ميسرة (بفائدة منخفضة) لمختلف المشروعات العاملة في المناطق الأقل تحضرا. ويتوقف سعر الفائدة على القروض على عدة اعتبارات وهي حجم رأس مال المشروع والمبيعات السنوية ودرجة المخاطر المرتبطة بالمشروع.

سادسا: سياسات متعلقة بتحفيز التصدير

- إنشاء صناديق لدعم الصناعات التصديرية، والتي تهدف إلى تقديم تسهيلات ائتمانية وتقديم عدد من الامتيازات للشركات الأجنبية المستثمرة وخاصة في القطاعات الصناعية والإلكترونية.
- تقديم مجموعة متنوعة من التسهيلات لدعم الصناعات الموجهة للتصدير مثل الإعفاءات الضريبية على المواد الخام المستوردة والتي تدخل في إنتاج السلع المصدرة والإعفاءات من ضرائب التصدير.
- التركيز على توسيع قاعدة التصدير، خصوصا من خلال السياسات المشجعة لريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبتطوير نشاطات الترويج للصادرات والاستثمار.

سابعا: سياسات متعلقة بتنمية الموارد البشرية

- يجب أن تدعم لوائح وقوانين سوق العمل أهداف خلق فرص العمل في سياسة الاستثمار لتشمل درجة مرونة ملائمة لسوق العمل. وفي نفس الوقت، يجب حماية العاملين من ممارسات العمل التعسفية.
- الالتزام بمعايير العمل المُعرفة دوليا، ولا سيما فيما يتعلق بعمل الأطفال والحق في التمثيل الجماعي وغيرها من أشكال الحماية المكفولة على النحو المضمون بواسطة اتفاقيات العمل الدولية.
- إعداد برامج لتطوير مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطورا تكنولوجيا.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم وتمويل الشهادات والأبحاث العلمية والتي تتفق مع الأنشطة التي تقوم بها.

صدر من سلسلة تقارير معلوماتية

صدر عام ٢٠٠٧

عدد	عنوان التقرير
١.	مستوى معيشة الأسرة المصرية.. هل تغيَّر خلال السنوات العشر الماضية؟
٢.	هل تغيَّر نمط الحيازة الزراعية في مصر؟
٣.	أنفلونزا الطيور وتداعياتها عالميا ومحليا
٤.	ملامح التبادل التجاري بين مصر والدول العربية
٥.	هل أصبحت سوق الأوراق المالية أداة ذات تأثير في الاقتصاد المصري؟
٦.	هل تغيرت نتائج الثانوية العامة خلال السنوات الأخيرة؟
٧.	تطوُّر الناتج المحلِّي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية
٨.	ماذا يأكل المواطن المصري؟
٩.	سوق العقارات في مصر
١٠.	ماذا لو اكتفت الأسرة المصرية بطفلين؟
١١.	السيارات في مصر..... أرقام وحقائق
١٢.	السياحة في مصر... هل أصبحت بالفعل قاطرة للتنمية الاقتصادية؟

صدر عام ٢٠٠٨

عدد	عنوان التقرير
١٣.	الدعم.... أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية
١٤.	سوق القمح العالمي...إلى أين؟
١٥.	أنفلونزا الطيور..هل مازالت خطرا يهدد مصر والعالم؟
١٦.	سمات التعليم الجامعي والعالي
١٧.	المدوَّنات المصرية: فضاء اجتماعي جديد
١٨.	تحويلات المهاجرين إلى مصر والعالم
١٩.	خريطة دعم استهلاك البترول في العالم... أين تقع مصر؟
٢٠.	الملامح الصحية للأطفال في مصر... هل تغيرت؟
٢١.	حوادث الطرق في مصر
٢٢.	الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٠٨.. من الرئيس القادم؟
٢٣.	العلاقات المصرية الأمريكية من واقع آراء المواطن الأمريكي
٢٤.	ملامح المسنين في مصر

صدر عام ٢٠٠٩

عدد	عنوان التقرير
٢٥.	مصر ودول حوض النيل... علاقات ممتدة
٢٦.	الصراع العربي الإسرائيلي...هل يحسم ديموجرافيًا؟
٢٧.	هل تغير المناخ في مصر خلال العشرين عاما الماضية؟
٢٨.	أداء الأسواق في ظل الأزمة المالية العالمية
٢٩.	الشباب المصري... الخصائص والاهتمامات
٣٠.	هل دخلت مصر عصر الفقر المائي؟
٣١.	موائد الرحمن في رمضان
٣٢.	النوبيون... الخصوصية والأصالة المصرية
٣٣.	هل للمرأة المصرية دور فعال في الحياة السياسية؟
٣٤.	القضية الفلسطينية في عيون الإسرائيليين
٣٥.	وباء الأنفلونزا العالمي (A/ H1N1).....إلى أين؟
٣٦.	تأخر سن الزواج: هل أصبح مشكلة تبحث عن حل؟

صدر عام ٢٠١٠

عدد	عنوان التقرير
٣٧.	ماذا يقرأ المصريون؟
٣٨.	الإعلام الإلكتروني في مصر.. الواقع والتحديات
٣٩.	أوضاع الفقراء في مصر
٤٠.	المدينة المصرية...الملامح والخصائص
٤١.	الأسعار العالمية....إلى أين؟
٤٢.	الخبز المدعم في مصر.. حقائق وأرقام
٤٣.	التليفزيون المصري.. مسيرة خمسين عاما
٤٤.	العمل الخيري للأسر المصرية
٤٥.	الأهداف الإنمائية للألفية...باقي من الزمن ٥ سنوات
٤٦.	الإحصاءات والمعلومات.. حق للمواطن وأساس للتنمية
٤٧.	إطلالة مصرية على إفريقيا
٤٨.	الحج.. أرقام وحقائق

صدر عام ٢٠١١

عدد	عنوان التقرير
٤٩.	أربعة أعوام من التقارير المعلوماتية
٥٠.	ثورة الشعب المصري.. مُلهمة شعوب العالم.
٥١.	قضايا النشء والشباب المصري...التعليم والعمل والهجرة
٥٢.	مصر على طريق الديمقراطية... استفتاء ٢٠١١
٥٣.	من الإنترنت إلى التحرير ... ٢٥ يناير من واقع الفيس بوك والتويتر
٥٤.	قوانين تداول المعلومات... التجارب الدولية والوضع الحالي في مصر
٥٥.	الثورة المصرية في عيون بعض شعوب العالم
٥٦.	الحكومة المنفتحة..مفهوم جديد نحو الحكم الرشيد
٥٧.	المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية
٥٨.	ملامح نمط إنفاق الأسرة المصرية
٥٩.	البحث العلمي في مصر..هل يكفل التقدُّم المنشود؟
٦٠.	التلوُّث خطر يهدِّد صحَّة المصريين

صدر عام ٢٠١٢

عدد	عنوان التقرير
٦١.	ثورة ٢٥ يناير في عام
٦٢.	واقع ومستقبل الكهرباء في مصر والعالم
٦٣.	منظومة الدعم في مصر..حقائق وآراء
٦٤.	مشكلة المخلفات في مصر...الواقع والحلول الممكنة
٦٥.	صياغة الدستور..قراءة تاريخية وخبرات دولية
٦٦.	الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير
٦٧.	واقع الإنفاق العام في مصر

صدر عام ٢٠١٣

عدد	عنوان التقرير
٦٨.	واقع التعليم في مصر ...حقائق وآراء
٦٩.	هل تؤثر حالة الاستقرار على ثقة المستهلك المصري في الأداء الاقتصادي؟

صدر عام ٢٠١٤

عدد	عنوان التقرير
٧٠.	واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والدروس المستفادة من التجارب الدولية

رقم الإيداع: ١٢٧٩٣/ ٢٠٠٧
ISSN: 1687- 6385

جميع حقوق الطبع محفوظة © ٢٠١٤ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

١ش مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر
ص.ب: ١٩١ مجلس الشعب رقم بريدي: ١١٥٨٢ تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢ (٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢ (٢٠٢)
الموقع على الإنترنت: www.idsc.gov.eg البريد الألكتروني: info@idsc.net.eg